عاشوراء

بين

الصلح الحسني و الكيد السفياني

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1424هـ. - 2003م.

المركز الإسلامي للدراسات

_____

_____

_____

عاشوراء

بين

الصلح الحسني و الكيد السفياني

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة لا بد منها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وبعد..

فإن المثل يقول: «**من كان بيته من زجاج، فليس له أن يرشق الناس بالحجارة**».. وإذا ما فعل أحد ذلك، وقابله المظلومون، المعتدى عليهم بالمثل وتحطم بيته الزجاجي، فلا يلومنَّ إلا نفسه، فإنما «**على نفسها جنت براقش**».

وإن أمرنا مع المتعصبين، والمتحاملين على أهل البيت «عليهم السلام»، الذين نذروا أنفسهم لنقض فضائلهم، وتصغير شأنهم، وغمط حقوقهم صلوات الله عليهم، حتى أصبح ذلك هو شغلهم الشاغل، وخبزهم اليومي.. إن أمرنا مع هؤلاء، قد أصبح مصداقاً لذلك المثل الذي عرضناه آنفاً..

فهؤلاء المتحذلقون لا يملكون من الحق والصواب إلا الدعاوى

العريضة، والاستعراضات، والانتفاخات الفارغة، التي تخفي وراءها الوهن، والعُدْم، والفقر، والضآلة، والضحالة، الأمر الذي يضطرهم إلى التزوير، والتعمية، وإلى استخدام وسائل الإرهاب والقهر، معتمدين علىحربة مسمومة، هي إثارة البغضاء، وشحن النفوس بالحقد، والضغينة، والكيد للحق وأهل الحق، وتصويره على أنه هو الباطل، والزيف، والكفر الصريح والقبيح..

بل إنك ترى هؤلاء رحماء على الكفار ومعهم، يخفضون لهم جناح الذل والضعة، أشداء على المسلمين، والمؤمنين، يبطشون بهم أفحش البطش، ويرتكبون في حقهم أعظم الجرائم، وتلك هي السنة التي سنها لهم وجرأهم عليها إمامهم يزيد بن معاوية «لعنه الله».. حتى إذا ما وجدوا أنفسهم في موقع العجز عن ذلك، سلقوا أهل الإيمان بألسنة حداد، سراً وجهراً، غير مبالين بما يصيب المسلمين من وهن، وأذى، وتمزق، من جراء ذلك..

أما المسلمون الشيعة الإمامية، فإنهم يدركون أن هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم، ويرون أن واجبهم ـ أعني الشيعة ـ هو أن يحفظوا لهذا الدين قوته، وللمجتمع الإسلامي وحدته، فالشيعة هم «**أم الصبي**»، التي تريد أن تحفظ ولدها بكل وسيلة، حتى لو كلفها ذلك حياتها..

ولأجل ذلك، كانوا وما زالوا يكتفون بالرد على هؤلاء العابثين بالدين، وبوحدة المسلمين، بالكلمة الطيبة، وبمنطق العلم، والحوار الموضوعي الهادئ الصريح، والبنَّاء، والصحيح، فيدحضون

شبهاتهم، ويزيفون ادعاءاتهم، بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة..

ولكن أولئك سرعان ما يعودون لتكرار استعراضاتهم وانتفاخاتهم، وعرض بضائعهم الطحلبية ذاتها. ونسائجهم العنكبوتية نفسها من جديد..

ويعود أهل الحق والدين لفضح أباطيلهم، وتزييف أضاليلهم، على قاعدة:

«إن عادت العقرب عدنا لها وكانت النعل لها حاضرة»..

ولا تزال هذه الدوامة تعصف بالكيان الإسلامي، وتتكرر عاماً بعد عام.. منذ العهد الأموي، وحتى يومنا هذا.. ونتوقع لها أن تستمر في المستقبل أيضاً..

غير أن ما يحسن لفت النظر إليه هو أن هؤلاء على يقين من أن الشيعة الإمامية لهم نهج، وقضية، فهم لا يتعدون نهجهم، ولا يفرطون بقضيتهم، أي إنهم يعلمون: أن الشيعة لو أرادوا نشر ما لدى هؤلاء الحاقدين من بدع، وترهات، ومخازٍ وضلالات، لضاقت على هؤلاء الجناة على الدين وأهله، الأرض بما رحبت، ولكنهم يعلمون حرص الشيعة على عدم المقابلة بالمثل، إذا كانت سلبيات نشر هذه الفضائح، سوف تطال الكيان الإسلامي كله، وسوف تعصف براحته، وستؤثر على وحدته..

ولأجل ذلك فهم يؤثرون ولا يزالون، تحمل هذا الأذى الكبير من هؤلاء، انطلاقاً من منطق الإسلام في آياته المباركة: **(أَشِدَّاء عَلَى**

الْكُفَّار رُحَمَاء بَيْنَهُمْ)[1].

ولأجل ذلك، فإننا نأمل أن لا يظن أهل السنة: أننا حين نرد على هؤلاء، المتعوذين بالتسنن: أننا نقصدهم أيضاً في خطابنا معهم، لإدراكنا العميق، المستند إلى العلم والمشاهدة: أن أهل السنة لا يرضون بمنطق هؤلاء، بل إن الكثيرين منهم قد تصدوا لهم كما تصدينا ونتصدى، وأدانوا منطقهم كما ندين. فنحن وإياهم في خندق واحد، في رد التجني، وفي التصدي لأهل الأهواء..

حفظ الله هذه الأمة من أخطارهم، وصانها من شرورهم، وهدانا جميعاً إلى التمسك بحبل ولاية أهل البيت «عليهم السلام»، والأخذ عنهم، والقبول منهم، استسلاماً وانقياداً لقول رسول الله «صلى الله عليه وآله»:

«إني تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض..» أو نحو ذلك..[2].

وبالمناسبة: فإن هناك من يوزع منشوراً، في مناسبات عاشوراء

---

(1) الآية 29 من سورة الفتح.

(2) كنز العمال ج1 ص187 والمعجم الصغير للطبراني ج1 ص131 - 135 والمعجم الأوسط ج3 ص274 وج4 ص33 والمعجم الكبير ج5 ص154 - 166 وكتاب السنة لعمرو بن أبي عاصم ص630 ومسند أبي يعلى ج2 ص303 وشرح النهج للمعتزلي ج6 ص375.

وسواها، يتضمن الكثير من التجني على الحق والتزوير للوقائع.. طلب منا بعض الإخوة النظر فيه، وبيان زيف ما فيه من دعاوى وأباطيل، فاستجبنا لطلبه، وأجبناه بما هو ماثل الآن أمام عيني القارئ الكريم، فنحن نذكر نص الرسالة، والمنشور أولاً، ثم نعقب على ذلك بما سنحت لنا الفرصة بتسجيله، فإلى ما يلي من مطالب، وفصول، وعلى الله نتوكل، ومنه نستمد العون والقوة.. إنه ولي قدير، وبالإجابة حري وجدير..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

منشور الممهدين للسفياني:

أرسل إلينا بعض الأخوة الرسالة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن جمعية يعود دعمها إلى الحركة الوهابية، وبعض الجمعيات المتعصبة في مصر، تدَّعي أن من أنشطتها محاربة البدعة، قد نشرت كتباً وكتيبات توزع مجاناً على الناس فيها الكثير من التجني على الشيعة..

ولقد وقع بيدي منشور كان يوزع في العاشر من المحرم، والآن هم يوزعون منه بمناسبة الأربعين لاستشهاد الإمام الحسين «عليه السلام».

واسم هذا المنشور:

«البرهان الجلي في مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما»

قد رأيت أن أرسله لكم طباعة هنا على البريد الإلكتروني، حتى ترسلوا لي الرد بالطريقة التي ترونها مناسبة.

نص المنشور:

«بويع يزيد للخلافة سنة ستين للهجرة، وكان له من العمر أربع وثلاثون سنة، ولم يبايع الحسين بن علي ولا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

ذكر ابن كثير عن عبد الله بن مطيع وأصحابه: أنهم مشوا إلى محمد ابن الحنفية (محمد بن علي بن أبي طالب أخو الحسن والحسين) فراودوه على خلع يزيد فأبى عليهم، قال: ابن مطيع: إن يزيد يشرب الخمرة ويترك الصلاة.

فقال محمد بن الحنفية: لقد لزمت يزيد فوجدته متحرياً للسنة غير تارك للصلاة.

وبلغ الخبر أهل العراق: أن الحسين لم يبايع ليزيد، فأرسلوا إليه الرسل والكتب أنّا قد بايعناك ولا نريد إلا أنت، حتى بلغت أكثر من خمسمائة كتاب كلها جاءت من الكوفة.

فأرسل الحسين رضي الله عنه ابن عمه مسلم بن عقيل إلى الكوفة ليتقصى الأمور ويعرف حقيقة الأمر.

فلما وصل مسلم بن عقيل إلى الكوفة جاء الناس أرتالاً يبايعون مسلماً على بيعة الحسين رضي الله عنه، فتمت البيعة عند أهل الكوفة للحسين.

فما كان من يزيد إلا أن أرسل عبيد الله بن زياد إلى الكوفة ليمنع مسألة الحسين أن يأخذ الكوفة لكي لا تعود الأمور كما كانت قبل عام

الجماعة فيرجع القتال بين أهل العراق وأهل الشام، ولم يأمر عبيد الله بن زياد بقتل الحسين.

وبعد أن استقرت الأحوال وبايع الناس لمسلم بن عقيل، أرسل إلى الحسين رضي الله عنه أن أقدم وأن الجو قد تهيأ.

فخرج الحسين رضي الله عنه من مكة في يوم التروية قاصداً الكوفة.

فلما علم عبيد الله بن زياد بذلك أمر بقتل مسلم بن عقيل، فما كان من الأخير إلا أن خرج مع أربعة آلاف من أهل الكوفة وحاصر قصر بن زياد، إلا أن أهل الكوفة ما زالوا يتخاذلون عن مسلم بن عقيل حتى بقي معه ثلاثون رجلاً من أربعة آلاف، فقتل رحمه الله يوم عرفة.

وكان الحسين رضي الله عنه قد خرج قاصداً العراق يوم التروية، وكان كثير من الصحابة نهوا الحسين عن الخروج، منهم أبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وكذلك أخوه محمد بن الحنفية، وابن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

قال الشعبي: «كان ابن عمر بمكة، فلما علم أنه توجه إلى العراق لحق به إلى العراق على مسيرة ثلاثة أميال فقال: أين تريد؟!

فقال: العراق، وأخرج له الكتب التي أرسلت له من العراق وأنهم معه.

فقال له: هذه كتبهم وبيعتهم.

فقال ابن عمر: لا تأتيهم، فأبى الحسين إلا أن يذهب.

فقال ابن عمر: إني محدثك حديثاً: أن جبريل أتى النبي «صلى الله عليه وسلم» فخيره بين الدنيا والأخرة فاختار الأخرة ولن يريد الدنيا وأنك بضعة منه، والله لا يليها أحد منكم أبداً ولا صرفها الله عنكم إلا للذي هو خير لكم، أبى أن يرجع، فاعتنقه ابن عمر فبكى وقال: استودعك الله من قتيل.

وكلمه أبو سعيد الخدري، قال: «يا أبا عبد الله إني ناصح لك وإني عليكم مشفق وقد بلغنا أن قوماً من شيعتكم قد كاتبوكم من الكوفة فلا تخرج إليهم فإني سمعت أباك يقول:

«والله إني مللتهم وأبغضتهم وملوني وأبغضوني»..

ولما علم عبيد الله بن زياد بقرب وصول الحسين أمر الحر بن يزيد التميمي أن يخرج بألف رجل ليلقى الحسين في الطريق، فلقيه قريباً من القادسية، وأخبره بخبر مسلم بن عقيل وأن أهل الكوفة قد خدعوك وخذلوك، فهمَّ الحسين رضي الله عنه أن يرجع، فتكلم أبناء مسلم بن عقيل قالوا: «لا والله لن نرجع حتى نأخذ بثأر أبينا. عند ذلك رفض الحسين رضي الله عنه الرجوع.

وأراد أن يتقدم، فجاء الحر بن يزيد فسايره وقال: إلى أين تذهب يا بن بنت رسول الله؟!

قال: إلى العراق.

قال: ارجع من حيث أتيت أو اذهب إلى الشام حيث يزيد بن معاوية ولكن لا ترجع إلى الكوفة.

فأبى الحسين، ثم سار إلى العراق والحر بن يزيد يمنعه، فقال الحسين: ابتعد عني ثكلتك أمك، فقال الحر بن يزيد: والله لو غيرك قالها من العرب لاقتصصت منه. ولكن ماذا أقول وأمك سيدة نساء العرب.

فعند ذلك امتنع الحسين عن الذهاب.

ثم جاءت مؤخرة الجيش وكان مقدارها أربعة آلاف بقيادة عمر بن سعد بن أبي وقاص، وواجهوا الحسين في مكان يقال له كربلاء.

ولما رأى الحسين رضي الله عنه أن الأمر جد قال لعمر بن سعد: إني أخيرك بين ثلاث فاختر منها ما تشاء.

قال: ما هي؟!

قال الحسين: إن تدعني أرجع أو تتركني إلى ثغر من ثغور المسلمين أو تتركني أذهب إلى يزيد.

وأرسل عمر بن سعد إلى عبيد الله بن زياد بالخبر، فرضي عبيد الله بأي واحدة يختارها الحسين، وكان عند عبيد الله بن زياد رجل يقال له شمر بن ذي الجوشن، قال: لا حتى ينزل على حكمك.

فقال ابن زياد: نعم، حتى ينزل على حكمي بأن يأتي إلى الكوفة وأنا أسيره إلى الشام أو إلى الثغور أو أرجعه إلى المدينة، وأرسل عبيد الله شمر بن ذي الجوشن إلى الحسين، إلا أن الحسين أبى أن

ينزل على حكم ابن زياد.

فتوافق الفريقين وكان مع الحسين اثنان وسبعون فارساً قال الحسين لجيش بن زياد: راجعوا أنفسكم وحاسبوها هل ينفعكم مثل هذا القتال وأنا ابن بنت نبيكم وليس على وجه الأرض ابن بنت نبي غيري؟

وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم» لي ولأخي: «سيدا شباب أهل الجنة».

فانضم الحر بن يزيد إلى الحسين، فقيل له: كيف جئت معنا أمير المقدمة والآن تذهب إلى الحسين؟!

قال: ويحكم والله إني أخير نفسي بين الجنة والنار، والله لأختار الجنة على النار لو قطعت وأحرقت.

وبات الحسين تلك الليلة يصلي ويدعو الله ويستغفر هو ومن معه، وكان جيش بن زياد بقيادة الشمر بن ذي الجوشن يحاصره ومن معه فلما أصبح الصبح شب القتال بين الفريقين، وذلك لأن الحسين رفض أن يستأثر عبيد الله بن زياد.

ولما رأى الحسين بأنه لا طاقة لهم بمقاتلة هذا الجيش، أصبح همهم الوحيد الموت بين يدي الحسين رضي الله عنه، فأصبحوا يموتون الواحد تلو الآخر، حتى فنوا جميعاً، لم يبق منهم أحد إلا الحسين بن علي رضي الله عنهما، وبقي بعد ذلك نهاراً طويلاً لا يقدم عليه أحد حتى يرجع، لأنه لا يريد أن يبتلي بالحسين، فعند ذلك صاح

الشمر بن ذي الجوشن: ويحكم ما حل بكم أقدموا نحو الحسين فقتلوه، كان ذلك في العاشر من محرم سنة 61 هجرية ، والذي باشر بقتله أنس بن سنان النخعي، وقيل: إنه الشمر بن ذي الجوشن.

قتل مع الحسين كثير من أهل بيته وممن قتل من أولاد علي بن أبي طالب: الحسين، وجعفر بن علي، والعباس، وأبو بكر، وعثمان، ومحمد ثمانية عشر رجلاً كلهم من آل بيت رسول الله «صلى الله عليه وسلم».

ولما بلغ يزيد قتل الحسين ظهر التوجع عليه وظهر البكاء في داره، ولم يسب لهم حريماً أصلاً، بل أكرم أهل البيت وأجازهم حتى ردهم إلى ديارهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم يكن في خروج الحسين لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا، أي أن خروجه ما كان سليماً، لذلك نهاه كبار الصحابة عن ذلك..

يقول: بل يمكن أولئك الطغاة من سبط النبي «صلى الله عليه وسلم» وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن ليحصل لو بقي في بلده، ولكنه أمر من الله تعالى، وقدر الله كان ولو لم يشأ الناس.

وطبعاً مقتل الحسين ليس هو بأعظم من قتل الأنبياء، وقد قدم رأس يحيى بن زكريا «عليهما السلام» لبغي ونشر زكريا وأرادوا قتل موسى «عليه السلام» وعيسى «عليه السلام» وكذلك قتل عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، وهؤلاء كلهم أفضل من

الحسين، ولذلك لا يجوز إذا جاء ذكرى الحسين اللطم والشطم وما شابه ذلك، بل هذا منهي عنه، فقد قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم»: «**ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب**»، والواجب على الإنسان المسلم أمثال هذه المصائب أن يقول كما قال تعالى: **(الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ)**..

اللهم ارحم شهداء آل البيت رسول الله «صلى الله عليه وسلم» وسائر شهداء وموتى المسلمين، واحفظنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، واجمعنا على كتابك المنزل وعلى سنة نبيك المرسل «صلى الله عليه وآله» وصحبه وسلم..».

انتهى نص الكتيب.

هذا النص أضعه بين يديكم الكريمة، وبإذن الله ترون كيف تردون عليهم، ولكم الأجر والثواب.

الجواب

توطئة..

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وبعد..

فإن هذا المنشور الذي أرسلتموه إلينا، وقلتم: إنهم يوزعونه عن الإمام الحسين «عليه السلام» وعاشوراء، ليس بذي قيمة علمية، بل هو يسعى لعرض أخطر قضية حدثت في الإسلام بصورة مزاجية، تهدف إلى تبرير موقف يزيد «لعنه الله»، والإيحاء بإدانة الإمام الحسين «عليه السلام»، مع حفظ ماء الوجه بإظهار الترضي على الإمام الحسين «عليه السلام»، على طريقة ذر الرماد بالعيون..

ولأجل ذلك، فإننا لا نرى أنه يستحق الرد، أو المناقشة.. غير أننا نشير هنا إلى نقاط يسيرة، نكتفي بها عن الكثير الذي كان من

المفترض بالكاتب لو كان منصفاً، أن لا يتجاهله، فكيف، وهو قد عرض أخطر قضية بصورة متناقضة تماماً مع سائر الحقائق التي سجلها لنا التاريخ..

وسوف نقتصر في بحثنا المقتضب هذا على أقل القليل من الشواهد ومن المصادر على حد سواء.

ونعتبر هذا الذي نذكره هنا بمثابة إطلالة سريعة، تهدف إلى مجرد الإشارة إلى مدى تجني الممهدين للسفياني على الحقيقة، وعلى أهلها..

فإلى ما يلي من فصول ومطالب:

القسم الأول

يزيد «لعنه الله» هو الباغي بجميع المعايير

الفصل الأول

سياسات ونتائج

الكذبة الكبيرة:

إن الملاحظ هو:

أن بداية الكلام في المنشور، وفي السطرين الأولين منه بالذات، تضمنت كذبة كبيرة، مفادها:

أن يزيد «لعنه الله» قد بويع، ولم يبايع الإمام الحسين بن علي «عليه السلام»، ولا عبد الله بن الزبير.

قد جاءت هذه الكذبة لتعطي الإنطباع: بأن الإمام الحسين «عليه السلام» قد خرج على إمام قد تمت بيعته، وصحَّت إمامته، مما يعني: أنه هو الباغي على إمام زمانه، وأن يزيد «لعنه الله» كان في موقع الدفاع..

مع أن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، وقد كان عليه أن يأخذ بنظر الأعتبار أموراً كثيرة، كلها تدحض هذا المنطق وتدينه، نسوق في هذه العجالة بعضاً منها، وذلك ضمن ما يلي من مطالب:

الحسن والحسين إمامان:

1 - إن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قال عن الحسن

والحسين: ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا..[1].

وفي نص آخر: «الحسن والحسن إماما أمتي بعد أبيهما»..[2].

وهناك حديث الخلفاء أو الأئمة بعدي اثنا عشر، والأحاديث الدالة على أنهم من ذريته «عليه السلام»..[3].

فإمامة الحسن والحسين «عليهما السلام» مجعولة من قبل الله تعالى ورسوله «صلى الله عليه وآله»، الذي لا ينطق عن الهوى، وليس لأحد الحق في الإفتئات عليهما في ذلك..

فما معنى تصدي معاوية للإمام الحسن «عليه السلام»، ثم تصدي يزيد «لعنه الله» للإمام الحسين «عليه السلام»، واغتصاب مقام جعله الله ورسوله «صلى الله عليه وآله» لهما «عليهما السلام»، دون ابن آكلة الأكباد، وولده؟!..

---

(1) علل الشرايع ج1 ص211 والإرشاد ج2 ص30 ومناقب آل أبي طالب (ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران) ج3 ص367 والبحار ج36 ص289 و325 وج43 ص278 وج44 ص2 وج21 ص279 وج37 ص7 وج16 ص307 واللمعة البيضاء ص40.

(2) فرائد السمطين للحموينى ج1 ص55 وإحقاق الحق ج5 ص55 عنه.

(3) راجع: إحقاق الحق وملحقاته للسيد المرعشي النجفي تجد أحاديث كثيرة مروية عن أهل السنة، كلها تصب في هذا الإتجاه..

الصلح الحسني العظيم:

ثم إن الصلح الحسني العظيم قد ضمن لحركة الإمام الحسين «عليه السلام» الجهادية صفاءها ونقاءها، وأبطل كل محاولات النيل منها، وتوضيح ذلك يحتاج إلى بسط في القول، وفنون من البيان.

فنقول:

عظمة عمر بن الخطاب في العرب:

لقد كان لعمر بن الخطاب مكانة عظيمة، وهيمنة على قلوب العرب، فكان قوله فيهم كالشرع المتبع، حتى لقد رووا: أن القرآن قد نزل بموافقته مرات عديدة، ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك[1].

ومحبتهم له ترجع إلى عدة أسباب، منها: ما قام به من فتوحات استفادوا منها الأموال، والمقامات، والرياسات، وحصلوا على الحسناوات، ومنها سياسة تفضيل العرب على غيرهم التي انتهجها وتوسع فيها، لتشمل مختلف الجهات والحالات وقطع فيها شوطاً بعيداً، فسقطت منزلة غير العرب، لصالح العرب، كما أوضحناه في كتابنا: «**سلمان الفارسي في مواجهة التحدي**»..

---

(1) شرح النهج ج6 ص328 وج12 ص57 وتاريخ القرآن الكريم لمحمد طاهر الكردي ص32 وتهذيب الكمال ج21 ص324 وتهذيب التهذيب ج7 ص387.

معاوية الرجل المفضل عند عمر:

وكان معاوية بن أبي سفيان عاملاً على الشام لعمر بن الخطاب، فكان هو الرجل المفضل والمدلل عنده، حتى إنه كان طيلة فترة حكمه، يحاسب جميع عماله، في كل عام، ويقاسمهم أموالهم، ويبقي من يبقي، ويعزل من يعزل منهم، ولا يبقي عاملاً أكثر من عامين..[1]. باستثناء معاوية، فإنه أبقاه، وأطلق يده، وقال له: لا آمرك ولا أنهاك..[2]. ليتصرف كيف يشاء، من دون حساب ولا كتاب، ولا سؤال ولا جواب..

فهو بعمله هذا تجاه عماله، يشككهم في أنفسهم، ويشكك الناس بهم، ويجعلهم مظنّة للخيانة، ويواجههم بما يضعف شخصيتهم، ولكنه يرفع شأن معاوية، ويعزز مقامه، ويزيده شوكة وعظمة ونفوذاً، بل هو قد كان إذا نظر إليه، يقول: هذا كسرى العرب..[3].

---

(1) راجع: التراتيب الإدارية ج1 ص269.

(2) البداية والنهاية ج8 ص133 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص112 وسير أعلام النبلاء ج3 ص133 وشرح النهج للمعتزلي ج8 ص300 ، وراجع: دلائل الصدق ج3 قسم1 ص212 عن الطبري ج6 ص184 وعن الإستيعاب.

(3) البداية والنهاية ج8 ص134 و125 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص114 وأسد الغابة ج4 ص386 والإصابة ج3 ص434 والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج3 ص396 و397 وسير أعلام النبلاء ج3 ص134 وراجع: الفخري في الآداب

ويقول عن عمرو بن العاص:

«ما ينبغي لعمرو أن يمشي على الأرض إلا أميراً»[1].

بل هو قد قال لأهل الشورى: يا أصحاب محمد، تناصحوا.. فإنكم إن لم تفعلوا غلبكم عليها عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان[2]. ومدائح عمر لمعاوية كثيرة[3].

وقد صرح معاوية نفسه بأنه قد دبر الأمر من زمن عمر[4]. وما إلى ذلك..

مع أن معاوية وعمرو بن العاص لم يكن لهم ذلك الشأن بين المسلمين، كما فقد أبو سفيان زعيم الشرك وقائد جيوشه ضد الإسلام، قد فقد موقعه وأهميته ونفوذه..

السلطانية ص105.

(1) فتوح مصر وأخبارها ص180 والإصابة ج3 ص2 وسير أعلام النبلاء ج3 ص70 وفي هامشه عن ابن عساكر ج13 ص257.

(2) شرح النهج لابن أبي الحديد المعتزلي ج3 ص99 وراجع ج1 ص187 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص267. وراجع أيضاً (ط سنة 1384 هـ) ج5 ص436. وتاريخ مدينة دمشق ج46 ص175 والإصابة ج3 ص434 فإن النصوص وإن اختلفت لكنها تؤكد على معنى واحد.

(3) راجع كتابنا: (الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام») ص73 و 74.

(4) راجع: الأذكياء لابن الجوزي ص28.

عمر يمهد لمعاوية وبني أمية:

ولعل سبب محبة عمر لمعاوية، هو أنه وجد فيه الرجل المناسب، إذا اعتمد على بني أمية، ومن تابعهم، لإنجاز أمر هام، طالما كان عمر يفكر فيه..

وهذا الأمر هو: أنه قد كانت لدى عمر بن الخطاب رغبة بإبعاد أمر الخلافة عن الإمام علي «عليه السلام» وبني هاشم، وكان يعلم أن أياً من أبنائه غير قادر على التصدي لهذا الأمر، كما كان يدرك أن بني أمية هم الأكثر جرأة على اقتحام الصعاب في هذا السبيل، ولكنه كان يعلم أيضاً: أن نقل الأمر لمعاوية مباشرة، لن يكون مقبولاً ولا معقولاً، مع وجود الإمام علي «عليه السلام»، وغيره من وجوه ومشاهير الصحابة، وذوي الأسنان منهم، خصوصاً، وأن معاوية من أبناء الطلقاء، فآثر من أجل هذه الأسباب وسواها، أن يكون ثمة همزة وصل وسبب نقل..

فكان عثمان بن عفان، الشيخ الأموي، هو المؤهل بنظره لذلك.. فإذا تولى الأمر، فسوف يبقي معاوية على الشام ما دام حياً، وسيزيد ذلك معاوية قوة، أما بعد موته، فإن معاوية لن يستسلم للإمام علي «عليه السلام»، ولا لغيره.. بعد أن يكون قد حكم بلاد الشام حوالي عشرين سنة، ورباهم على يديه، وثقَّفهم بمفاهيمه، ونشَّأهم على محبته والإرتباط به، ومحبة من أحب، والعداء لمن عادى حتى لو كان الإمام علياً «عليه السلام»، لأن أهل الشام لم يعرفوا الإمام علياً «عليه

السلام»، ولا جهاده، ولا زهده، ولا علمه، ولا.. ولا.. بل عرفوا وتربوا على إسلام معاوية، وإسلام الأطماع، والغدر، والخيانات، والظلم، والإستئثار، والإحتيال، والبحث عن الشهوات، وارتكاب الجرائم، والتزام مفاهيم الجاهلية الملبسة بلباس الدين..

فرسم الخطة في الشورى، واختار الأشخاص، وأصدر قرارات تجعل من تولي عثمان من بعده أمراً يقينياً وحتمياً..

فقد روي أن عمر حين طُعن، قال:

ادعوا لي أبا طلحة الأنصاري، فدعوه له، فقال: انظر يا أبا طلحة، إذا عدتم من حفرتي، فكن في خمسين رجلاً من الأنصار حاملي سيوفكم، فخذ هؤلاء النفر بإمضاء الأمر وتعجيله، واجمعهم في بيت، وقف بأصحابك على باب البيت ليتشاوروا ويختاروا واحداً منهم.

فإن اتفق خمسة وأبى واحد، فاضرب عنقه..

وإن اتفق أربعة وأبى اثنان، فاضرب أعناقهما..

وإن اتفق ثلاثة وخالف ثلاثة، فانظر الثلاثة التي فيها عبد الرحمن، فارجع إلى ما قد اتفقت عليه، فإن أصرت الثلاثة الأخرى على خلافها، فاضرب أعناقها..

وإن مضت ثلاثة أيام ولم يتفقوا على أمر، فاضرب أعناق الستة،

ودع المسلمين يختاروا لأنفسهم..[1].

وفي نص آخر:

حدثنا موسى بن هارون، عن قتيبة بن سعيد، عن عبد الله بن زيد بن أسلم، عن أبيه:

أن عمر قال للستة: هم الذين خرج رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» من الدنيا وهو عنهم راض: بايعوا لمن بايع له عبد الرحمن بن عوف، فإذا بايعتم لمن بايع له عبد الرحمن، فمن أبى فاضربوا عنقه..[2].

وسارت الأمور بالإتجاه الذي رسمه عمر لها. فإنه كان يعرف ميول ابن عوف، ويعرف طبيعة التركيبة التي اختارها لأركان الشورى أيضاً.. وانتهت الأمور بقتل عثمان، وبغى معاوية على الإمام علي «عليه السلام» وحاربه، وأثار الشبهات، واستفاد من سياسات عمر، ومن غيرها، لإحكام قبضته على ما في يده، والتوثب على ما في يد الإمام علي «عليه السلام»، إلى أن استشهد الإمام «عليه السلام»، وأمسك الإمام الحسن «عليه السلام» بأزمة الأمور

---

(1) شرح نهج البلاغة ج1 ص187 التنبيه والإشراف ص253.

(2) المعجم الأوسط ج8 ص95 وكنز العمال ج5 ص743 ومجمع الزوائد ج5 ص184 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص160 وتاريخ مدينة دمشق ج35 ص289 وج39 ص190 سبل الهدى والرشاد ج11 ص273.

بعد وفاة أبيه، فتحرك معاوية بعد ثمانية عشر يوماً[1]. بجيشه نحو العراق ليحاربه كما حارب أباه من قبل..

وكان جيش معاوية يتفق معه في الأهداف وفي السلوك، وفي النهج السياسي، وفي الولاء، وغير ذلك..

أما الإمام الحسن «عليه السلام» فلم يكن جيشه يتفق معه في شيء من ذلك، بل هو إلى معاوية أقرب، وأكثر انسجاماً معه، كما أن العراقيين أنفسهم إنما يعرفون إسلام معاوية لا إسلام الإمام علي «عليه السلام»، ولا الإمام الحسن «عليه السلام»، ولم يكن بينه وبينهم علاقة مصالح، ولا علاقة عاطفية، بل كانوا يرون أن مصالحهم مع المناوئين له، وهم لا يقاتلون على نفس الشيء الذي كان الإمام علي والإمام الحسن «عليهما السلام» يقاتلون من أجله، فهم كانوا في وادٍ والإمامان «عليهما السلام» في وادٍ آخر. بل كانوا منسجمين في فكرهم وعقائدهم وسلوكهم وأهدافهم، وارتباطاتهم العاطفية مع معاوية أكثر مما هم منسجمون مع الإمام علي والحسن «عليهما السلام»..

التأسيس في الخمسين سنة الأولى:

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التأمل في الأمور يعطي: أن الخمسين سنة التي تلت استشهاد الرسول الأعظم «صلى الله عليه

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص214.

وآله» كانت هي فترة التأسيس لبقاء هذا الدين، وإرساء قواعده العقائدية والفكرية والسياسية، لتجد سبيلها إلى فكر ووعي الأمم والأجيال المتعاقبة.

فكل ما يقال ويمارس في هذه الفترة لا بد أن يكون له صدى وحضور في الفكر، والعقيدة، والسياسة، والممارسة الدينية عبر الدهور والعصور المتعاقبة، فغياب الحق وأهله في هذه الفترة، معناه غيابهما في المراحل التي تليها، وبمقدار ما يكون لهما حضور في فترة التأسيس، فسيكون لهما حضور في المراحل التالية، وذلك لأن الأجيال والأمم سوف تستقي من فترة التأسيس المشار إليها، حيث ستصبح المنبع والرافد للناس في جميع العصور والدهور في فكرهم وعقائدهم، ودينهم، ومفردات إيمانهم..

الحسنان ٪ في فترة التأسيس:

وقد عاش الإمامان الحسن والحسين «عليهما السلام» في هذه الفترة بالذات، وكان لا بد لهما فيها من التعاطي مع الأمور بصورة تحقق أمرين:

أحدهما: حفظ الشيعة..

والثاني: حفظ جهود الأنبياء، بحفظ الدين الذي جاؤوا به، وبحفظ معالمه، وأسسه، ومبانيه، في سياساته، وفي عقائده، ومفاهيمه، ومن أهمها وأخطرها، موضوع الإمامة في مبانيها الفكرية، والإيمانية، والعقائدية، وتحديد مفهومها، وبيان شؤونها وحالاتها، ومواصفات

وشرائط وحالات الإمام الحق، وليتميَّز بذلك عن المزيفين، والمدّعين للباطل..

الفصل الثاني

الإمام الحسن عليه السلام

بين خياري السلم والحرب

بعد استشهاد الإمام ×:

لقد استشهد الإمام علي «عليه السلام» في سنة أربعين للهجرة، بعد معاناة طويلة، وحروب دامية له، ضد الظالمين، والطامعين، وطلاب اللبانات، وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان..

وكانت الإمامة والخلافة من بعد الإمام علي «عليه السلام»، للإمام الحسن «عليه السلام»، في الوقت الذي كان لا يزال معاوية مصراً على موقفه، رافضاً التخلي عن حكم الشام، والدخول فيما دخل فيه المسلمون..

بل هو بمجرد أن سمع باستشهاد الإمام علي «عليه السلام»، وبعد ثمانية عشر يوماً فقط، جرَّد جيشاً قوامه ستون ألفاً، وقصد العراق ليحارب الإمام الحسن صلوات الله وسلامه عليه..

الإمام الحسن × بين خياري السلم والحرب:

وقد قلنا: إنه كان لابد للإمام الحسن «عليه السلام» من السعي لتحقيق هدفين:

أحدهما: حفظ الشيعة.

والثاني: حفظ جهود الأنبياء، بحفظ الدين في عقائده وسياساته ومفاهيمه، وقيمه، وفي أحكامه وشرائعه..

وقد كان أمام الإمام الحسن «عليه السلام» خياران للوصول إلى هذين الهدفين:

أحدهما: الحرب.

الثاني: السلم.

خيار الحرب:

أما خيار الحرب: فإنه يجعله أمام ثلاثة احتمالات، لا بد في كل واحد منها من الموازنة بين التضحيات وبين النتائج، ثم اختيار الخيار الذي يحقق الأتم والأفضل، والأصلح منها، حيث إن موقع الإمامة يفرض على الإمام التفكير في جميع الجوانب، والحالات التي تواجهه في سياسة الأمة، من أجل حفظ دينها، ووجودها، ومصالحها..

ومهما يكن من أمر فإن الخيارات الثلاثة هي التالية:

الأول: أن يتمكن من تحقيق النصر: ولا بد في هذه الحالة من دفع ثمن لهذا النصر، وهو:

أولاً: أرواح المئات، والألوف من المسلمين[1]. وفيهم

---

(1) يلاحظ أنهم يقولون: إن الذين قتلوا في حرب صفين قد بلغوا سبعين ألفاً، منهم خمسة وعشرون ألفاً من جيش الإمام علي «عليه السلام»، وخمسة وعشرون ألفاً من جيش معاوية. راجع: صفين للمنقري ص558.

المخلصون، والأطياب الأطهار من أهل الإيمان ومن شيعته، الذين هم خلاصة جهود أمير المؤمنين «عليه السلام»، ومن قبله الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله».. والذين كان معاوية نفسه قد قتل قسماً منهم في حرب صفين، وقُتل قسم آخر منهم في حرب الجمل قبل ذلك..

ثانياً: ما ينشأ عن الحرب من سلبيات وأخطار إجتماعية، وإقتصادية، وسياسية وغيرها..

أما نتائج الحرب: فقد لا تكون في قيمتها، وأهميتها في مستوى تلك الخسائر، لأن هزيمة أتباع الخط المناوئ لأهل البيت، لا تعني القضاء عليهم، لأن انتصار الإمام الحسن «عليه السلام» ليس مثل انتصار معاوية ـ كما بيناه ـ لأن انتصار الإمام «عليه السلام» يقتصر على وأد الفتنة، وإسقاط القدرة القتالية للطرف الآخر، وسوف يصبح الجميع بعد الحرب في أمن وأمان، ثم البدء في عملية إصلاح واستصلاح، مع حفظ سلامة الجميع، تماماً كما حصل في حرب الجمل، فإنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها، عومل أولئك المحاربون ـ حتى زعماء الحرب وأركانها، مثل ابن الزبير، ومروان وأضرابهما ـ بالرفق واللين، حتى وكأن شيئاً لم يكن.. كما أن علياً في النهروان قد داوى جرحى الخوارج، ولم يتعرض لهم بالأذى.. وكان رسول الله «صلى الله عليه وآله» في فتح مكة قد عفا عنهم، وقال لهم: **«اذهبوا فأنتم الطلقاء»**.

أما انتصار معاوية، فإنه لا يكون إلا بقتل الحسن ثم الحسين، وبني هاشم وشيعتهم، فضلاً عمن يقتل من سائر الناس. فنصر معاوية نصر إبادة، ونصر النبي «صلى الله عليه وآله»، والإمام علي، والإمام الحسن، والأئمة «عليهم السلام» نصر حقن الدماء، وإصلاح، واستصلاح..

انتصار الإبادة:

وقد طبق معاوية سياسة الإبادة هذه، حتى بعد معاهدة الصلح.. حيث بطش في أصحاب علي، واستأصل شأفتهم..

فقد «نادى منادي معاوية: أن قد برئت الذمة ممن يروي حديثاً من مناقب علي وفضل أهل بيته.

وكان أشد الناس بلية أهل الكوفة، لكثرة من بها من الشيعة، فاستعمل زياد ابن أبيه وضم إليه العراقَيْن: الكوفة والبصرة، فجعل يتتبع الشيعة، وهو بهم عارف، يقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وصلبهم في جذوع النخل، وسمل أعينهم، وطردهم وشردهم، حتى نفوا عن العراق فلم يبق بها أحد معروف مشهور، فهم بين مقتول أو مصلوب، أو محبوس، أو طريد، أو شريد.

وكتب معاوية إلى جميع عماله في جميع الأمصار: أن لا تجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة..[1].

---

(1) الإحتجاج ج2 ص17 وكتاب سليم بن قيس ص316 وبحار الأنوار ج33

وكتب إليهم أيضاً: أن يقتلوا كل من يحب أهل البيت، أو يشك، أو يتهم بحبه لهم..[1].

ومن جهة أخرى، فإن النصر العسكري للإمام الحسن «عليه السلام»، لا يعني بطلان أطروحتهم وبوار حجتهم..

والشاهد على ما نقول: إن معاوية قد استطاع أن يخدع الناس بباطله، حتى في مقابل أمير المؤمنين «عليه السلام»، الذي لا يدانيه أحد في الأمة في جهاده، وتضحياته، ومقامه وفضائله.

ولا يجرؤ أحد على ادعاء شيء منها في مقابله.. فهل يعجز هو والأخطبوط الأموي من ورائه، والزبيريون وأتباعهم، والخوارج وأصحاب الأطماع، وكذلك الذين لا يعتقدون بإمامته «عليه السلام»، بل يوالون غيره ـ هل يعجز هؤلاء كلهم ـ عن بلبلة الأفكار، وإثارة الشبهات، والشكوك حول الإمامة والإمام، خصوصاً بعد خديعة التحكيم، التي أعطته الجرأة ليتسمى بأمير المؤمنين..

ثم بعد استشهاد الإمام علي «عليه السلام»، وصيرورة الأمر إلى ولده الإمام الحسن «عليه السلام»، حيث تداعى الجيش العراقي، وظهرت فيهم حسيكة النفاق، وساروا في صراط الخيانة والغدر..

ص192 وج44 ص125 و 126 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص27 وشرح النهج ج10 ص244 والغدير ج11 ص28.

(1) راجع المصادر في الهامش السابق.

والخلاصة: أن انتصار الإمام الحسن «عليه السلام»، لا يعني أن تصبح النتائج على صعيد وضوح الحق، وإبطال كيد أهل الباطل، في المستوى المطلوب، بل سيبقى مثيروا الشبهات، وأصحاب الإدعاءات الباطلة، يثيرون الشبهات بدعواهم شراكة الإمام علي «عليه السلام» في قتل عثمان، ولادعاء أن معاوية قد ظلم، وأن كل من معه قد ظلموا معه، وسيقولون للناس: إن النصر العسكري لا يعني أن المنتصر محق..

فالإنتصار عليهم إذن لن يكون مانعاً لهم من التشكيك في أحقية أهل البيت بمقام الإمامة، فكيف إذا أصبحوا يدَّعون المظلومية لأنفسهم، والغاصبية والعدوانية من أهل البيت «عليهم السلام»، وعلى رأسهم الإمام علي «عليه السلام»، عليهم وعلى حقوقهم؟!..

وسوف يجدون الكثيرين من البسطاء والسذج، وطلاب الدنيا، والجهال، وحديثي العهد بالجاهلية، يستمعون إليهم، ويقبلون منهم، ويأخذون عنهم..

كما أن الخوارج والزبيرية والعثمانية، والموالين لغير أهل البيت، وأهل المطامع والأهواء، سوف ينشطون لمواجهة خط أهل البيت «عليهم السلام» ونهجهم، وسوف يسرحون، ويمرحون، ويضلون، ويشككون، ويثيرون الفتن، ويشيعون الباطل في الناس. ولربما تحدث تقلبات وفتن تزيد الطين بلة، والخرق اتساعاً، حين تتشارك آلاف الأيدي الأثيمة، في تشويه صورة الحق، وفي زرع

الفتنة، وتمزيق المسلمين..

الثاني: أن لا يتحقق انتصار حاسم لأي من الطرفين، بل يبقى كل فريق في موقعه، كما كان الحال عليه في زمن الإمام علي «عليه السلام»..

ومن الواضح: أن هذا الأمر لن يأتي بسهولة، بل سوف يكون ثمنه خوض حروب صعبة، قد تكون كبيرة وخطيرة، بالإضافة إلى الكثير من الضحايا من خلص الشيعة، ومن الناس عامة..

أما النتائج: فهي بلا شك ستكون ضئيلة، وغير متكافئة مع حجم التضحيات وفقاً لما أوضحناه آنفاً، وذلك في ظل النشاط التخريبي للأخطبوط الأموي، وكل المناوئين لأهل البيت «عليهم السلام»..

ولعلك تقول:

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا حارب الإمام علي «عليه السلام» معاوية، ولم يسع إلى الصلح معه؟!..

ونقول في الجواب:

سيأتي: أن الإمام علياً «عليه السلام» كان قادراً على الحرب، وعلى تسجيل النصر الحاسم فيها.. فسعيه لمسالمة معاوية يعطي الإنطباع بأن معاوية محق فيما يدَّعيه، كما سيأتي..

الثالث: أن ينتصر معاوية في الحرب، والثمن سوف يكون في هذه الحالة أعلى وأغلى، فإن الدماء التي سوف تسفك في حرب كهذه، سوف تكون كثيرة وغزيرة، ولن يقتصر ذلك على دماء شيعة الإمام

علي «عليه السلام»، بل هي سوف تتعداهم إلى غيرهم، كما أن الآثار السلبية للحرب السياسية منها، والإجتماعية، والأخلاقية، والإقتصادية، وغيرها سوف تكون كبيرة وخطيرة جداً..

أضف إلى ذلك: أن هذه الحرب سوف تتمخض عن نتائج مرعبة هي بلا شك الأشر والأضر: هي قتل أهل بيت النبوة، واستئصالهم، ثم الملاحقة بالإبادة الأكيدة لجميع أهل الإيمان، أينما كانوا، وحيثما وجدوا..

وإذا كان معاوية قد تتبع شيعة الإمام علي «عليه السلام» حتى استأصلهم ـ كما تقدم ـ رغم أنه لم يخض مع الإمام الحسن «عليه السلام» حرباً، ورغم العهود التي أعطاها في صلحه وعقد هدنته معه، فماذا ستكون النتيجة؟!..

وكيف سيعامل شيعة الإمام علي والإمام الحسن «عليهما السلام»، لو أن الإمام الحسن «عليه السلام» كان قد حاربه، وانتصر هو على الإمام «عليه السلام»؟!..

وإذا تمخضت الحرب عن هذه النتائج، فمن يا ترى يمكن أن يكون الداعي إلى الحق، والمدافع عنه؟! ومن يجرؤ على تعريف الناس به، أو دلالتهم عليه؟!..

فإن هذا الدين سوف يصبح بلا شك أسيراً بأيدي الأشرار، وعلى رأسهم من هو مثل يزيد «لعنه الله»، والوليد، ومروان، ومن تابعهم وشايعهم، من أمثال الشمر بن ذي الجوشن، وعمر بن سعد، وعبيد الله

بن زياد، والحجاج، وخالد القسري، وغيرهم ممن هو على شاكلتهم..

ومن جهة أخرى: فإن معاوية الذي استطاع أن يجند المسلمين لحرب أعظم رجل بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأن يخدع الناس بشبهاته وشائعاته، وأن يستفيد إلى أبعد الحدود من قتل عثمان، ومن علاقته بعمر بن الخطاب.. لو انتصر على الإمام الحسن «عليه السلام»، فسوف يكون أقدر على تشويه الصورة، وقلب الحقائق، وسوف يستعين بكل ما له من مال ورجال، وسيشتري الضمائر، ويشوه الدين، ويعبث بأحكامه بلا رقيب، أو عتيد..

فلا بد من تجاوز مرحلة معاوية بأفضل الطرق والوسائل، خصوصاً بعد أن سمى نفسه بأمير المؤمنين بعد التحكيم، حيث إن هذا سيجعله أكثر شراسة في الدفاع عما يعتبره إنجازاً عظيماً في سياق تحقيق طموحاته وأطماعه الكبرى..

ولعلك تقول:

إن هذه الأمور لا بد أن تمنع أيضاً من مواجهة الإمام الحسين «عليه السلام» ليزيد «لعنه الله»..

ونقول في الجواب:

إن الأمر بعد الصلح قد أصبحت له حيثيات أخرى، فإن حركة الإمام الحسين «عليه السلام» الجهادية قد جاءت لتؤكد ثمرات هذا الصلح، وتحفظها..

جيش الإمام ×:

وإذا كانت الأمور تسير باتجاه تكريس النصر العسكري لصالح معاوية، حين استطاع أن يخرج الألوف الكثيرة من جيش الإمام الحسن «عليه السلام»، من دائرة الصراع المسلح، من خلال شراء ضمائر قادتهم، وكان من بينهم أقرب الناس إلى الإمام، ووالیه على اليمن، وابن عم النبي «صلى الله عليه وآله»، وهو عبيد الله بن العباس[1]. الذي خان الإمام الحسن «عليه السلام»، ولحق بمعاوية في ثمانية آلاف، لقاء مئة ألف درهم، كما رواه الفضل بن شاذان في بعض كتبه..[2]. أو مليون درهم..[3].

مع أن معاوية قد قتل له طفلين في اليمن، فقد أتي بهما أحد قواده، وهو بسر بن أبي أرطأة، فذبحهما[4].

---

(1) بحار الأنوار ج44 ص51 والغارات ص644 وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص42 وراجع حول استسلام قادة جيش الإمام الحسن «عليه السلام»: أعيان الشيعة ج4 قسم1 ص22.

(2) قاموس الرجال ج6 ص216 عن الفضل بن شاذان في بعض كتبه، والبحار ج44 ص60 عن الكشي.

(3) الإرشاد للمفيد ج2 ص13 وشرح النهج للمعتزلي ج6 ص42 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص214.

(4) سير أعلام النبلاء ج3 ص837 وتاريخ مدينة دمشق ج10 ص152 وراجع: الإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج1 ص163 عن

هذا فضلاً عمن انحاز إلى معاوية، مع غير عبيد الله، مع العلم بأن جيش الإمام الحسن «عليه السلام» بأجمعه ربما لم يكن يزيد على العشرين ألفاً..[1] في مقابل ستين ألفاً عند معاوية كما نصت عليه المصادر[2].

وفي بعضها: أن معاوية كان في مئة ألف..[3].

ويدل على أن عدة جيش الإمام الحسن «عليه السلام» لا تزيد على ذلك، ما ذكروه من أنه كان ولى كندياً على أربعة آلاف، فانحاز إلى معاوية في مئتين منهم، ثم أرسل أحد بني مراد على أربعة آلاف أيضاً، فانحاز إلى معاوية أيضاً، فأعلم الناس بذلك، فادَّعوا: أنهم مناصحون له، فقال لهم:

«إن معسكري بالتحلية، فوافوني، وإني لأعلم أنكم غادرون بي، ووالله، لا تفون بعهدي، ولتنقضن الميثاق بيني وبينكم»..

ثم إنه أخذ طريق النخيلة فعسكر عشرة أيام، فلم يحضره إلا أربعة آلاف..

وكتب أكثر أهل الكوفة إلى معاوية: بـ :

الدارقطني، والمبرد، وراجع: مقاتل الطالبيين ص65.

(1) راجع: صلح الإمام الحسن «عليه السلام» لآل ياسين ص106.

(2) الإمامة والسياسة ج1 ص184.

(3) راجع: الهداية الكبرى ص192.

«أنَّا معك، وإن شئت أخذنا الحسن أسيراً وبعثناه إليك..»[1].

بل لقد قال «عليه السلام» لحجر بن عدي:

«والله يا حجر، لو أني في ألف رجل، لا والله، إلا ماءتي رجل، لا والله، إلا في سبع نفر لما وسعني تركه..»[2]. يعني: ترك معاوية الذي جاء في مئة ألف، حسب نص تلك الرواية نفسها..

بل ذكر المرتضى في تنزيه الأنبياء: أنه «عليه السلام» دعاهم إلى أن يخرجوا إلى معسكرهم بالنخيلة، فلم يجبه منهم أحد..[3].

وبذلك يظهر: أن ما ذكره البعض: من أنه قد كان عنده أربعون ألفاً، أو نيف وأربعون ألفاً..[4]. فهو ناظر إلى الذين كان الإمام علي «عليه السلام» قد جهزهم قبل استشهاده لحرب معاوية، كما ألمح

---

(1) راجع: الخرائج والجرائح ج2 ص574 و575 و576 والبحار ج44 ص43 - 45 ومعالي السبطين ص34. والعوالم ج16 ص141 وراجع: إثبات الهداة ج5 ص151 والهداية الكبرى ص189 - 191 لكن فيه: إن الذين وافوه إلى النخيلة هم عشرة آلاف راجل.

(2) الهداية الكبرى ص192.

(3) راجع: البحار ج44 ص25.

(4) راجع: عمدة الطالب ص66 والمختصر في أخبار البشر ج1 ص182 والبحار ج44 ص57 وتاريخ الخميس ج2 ص289 والكامل في التاريخ ج3 وراجع: كلام المسيب بن نجبة في شرح النهج للمعتزلي.

إليه، بل صرح به بعضهم..[1].

أما من بقي معه «عليه السلام»، فهم يرون أن الدنيا التي يحبونها كانت عند معاوية، الذي يرون بينهم وبينه العقبات والحواجز، كما أنهم كانت أهواؤهم وولاءاتهم مختلفة، فمنهم الخوارج، ومنهم ـ وهم الأكثر ـ من يكن الولاء لعمر بن الخطاب، لا للإمام علي «عليه السلام»..

وذلك لأن عمر هو الذي فتح بلادهم، ووجههم للفتوحات في بلاد فارس، فاستفادوا المال والمناصب وغير ذلك، وهو الذي مصَّر الكوفة والبصرة، بالإضافة إلى أن الكثيرين ما كان يهمهم سوى الحصول على الولايات والمناصب والزعامات، ومنهم من كان يكن الولاء لبني أمية..

وقد رأوا: أن الإمام علياً «عليه السلام» يريد أن يحملهم على المحجة، ويعاملهم بالعدل، وقد جاهد بهم أعداء الله، وضحوا بالأموال والأنفس، وبالعلاقات، وبغير ذلك.. من دون أن يحصلوا على غنائم ولا على سبايا، ولا على مناصب أو مقامات..

بل إن الإمام علياً «عليه السلام» لا يسكت حتى عن وليمة يدعى إليها واليه على البصرة، وهو ابن حنيف، فيكتب إليه رسالة لوم وتقريع، يخلدها التاريخ، كما أنه «عليه السلام» لم يكن ليفسح لهم

---

(1) راجع: المختصر في أخبار البشر ج1 ص193 وابن الأثير في الكامل.

المجال لأية مخالفة.. بل هو يعاقب المخالف، وفق أحكام الشرع، والدين..

وهذا أمر لم يعتادوه، بل اعتادوا حياة الإنفلات، والسعي وراء الشهوات، وكانوا يعرفون أن الإمام الحسن «عليه السلام»، لا يختلف عن أبيه في ذلك، بل هو يسير على نفس الخط..

بل إن هذا الجيش نفسه الذي أعده الإمام الحسن «عليه السلام» لحرب عدوه، قد اعتدى على نفس قائده، وإمامه، فنهبوا فسطاطه، وأخذوا مطرفه عن عاتقه، وسحبوا البساط الذي يصلي عليه من تحته، وضربوه بالمعول في فخذه، بساباط المدائن، وبقي يتداوى من هذه الضربة أكثر من شهرين[1].

ورماه أحدهم بسهم، وهو يصلي، فلم يثبت فيه لأنه «عليه السلام» كان يلبس درعه..[2].

فالجيش الذي يفعل ذلك بقائده وسيده، هل يمكن أن يضحي بالغالي والنفيس امتثالاً لأمر ذلك القائد، ونصرة لقضيته؟!..

وقد قالوا في وصف جيش الإمام الحسن «عليه السلام»:

«خف معه أخلاط من الناس، بعضهم شيعة له ولأبيه «عليهما

---

(1) شرح النهج للمعتزلي ج16 ص26 و 41. وراجع: مقاتل الطالبيين ص41 وكمال الدين وتمام النعمة ص546 والبحار ج51 ص232.

(2) أعيان الشيعة ج4 قسم1 ص22 عن المفيد.

السلام»، وبعضهم محكمة (أي خوارج) يؤثرون قتال معاوية بكل حيلة، وبعضهم أصحاب فتن وطمع في الغنائم، وبعضهم شكاك، وبعضهم أصحاب عصبية، اتبعوا رؤساء قبائلهم، لا يرجعون إلى دين..» [1].

أما معاوية فمعه جيش قوي، متماسك، يلتقي معه في الأهداف، وفي السلوك، وفي الولاء، وقد تربى على يده، وعلى نهجه، وله نفس طموحاته، وعين أهدافه، ويكن له الولاء والحب..

وله أيضاً جانب كبير من أهل العراق وفي جيش الإمام الحسن «عليه السلام» بالذات، ممن اشترى ضمائرهم أو أنهم من أنصاره، والموالين له مباشرة، أو يلتقون معه في الأهداف، أو في المطامع، أو في الولاء والإنتساب لغير أهل البيت..

التحرك نحو الحرب:

وقد كان الإمام الحسن «عليه السلام» يعلم بكل هذه الحقائق، ولكن كان لا بد له، بعد أن سار معاوية إليه بجيشه، من أن يتحرك للدفاع وللتصدي، لكي تتجسد الحقائق واقعاً حياً وملموساً، وليرى الناس بأم

---

(1) الإرشاد للمفيد ج2 ص10 وراجع: البحار ج44 ص46 و 56 وأعيان الشيعة (دار التعارف سنة 1400 هـ) ج4 ص20 والفصول المهمة لابن الصباغ ص143 و (ط دار الكتب التجارية) ص161 وكشف الغمة للأربلي ج2 ص165.

أعينهم حقيقة جيش الإمام في تركيبته وفي ممارساته لكل أحد، ولكي يمكن أن يخضع معاوية لشرائطه، أو على الأقل أن يقبل بأن يفاوضه عليها، ويحقق أعظم الأهداف رغم أنه في أضعف جيش، وفي مواجهته معاوية الداهية، وهو في أقوى جيش، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الإمام «عليه السلام» قد حقق معجزة كبرى في مجال السياسة كما هو واضح.

خيار السلم:

وأما خيار السلم، فهو أيضاً على نحوين:

أحدهما: أن يستسلم الإمام الحسن «عليه السلام» لمعاوية، ويقول له: افعل ما تشاء، فإنني قد انسحبت من ساحة الصراع..

فهذا السلام هو عين الهزيمة، وهو سوف يعطي الشرعية لكل ممارسات وجرائم وجنايات معاوية.. وهو أعظم خطراً من الهزيمة العسكرية ثم الإبادة..

الثاني: السلام القائم على شروط، وهو عقد الهدنة المسمى بالصلح، فإنه ليس فيه تضحية لا بالأنفس، ولا بالأموال، ولا تنشأ عنه أي من سلبيات الحرب الكثيرة.

كما أنه على صعيد النتائج، لا يعطي أي مبرر لأولئك الطغاة، والمجرمين، للعدوان على حياة القيادة، أو على حياة أي من الرموز المؤثرة والفاعلة في الحياة الدينية أو السياسية..

وهو أيضاً يحفظ الشيعة من تسهيل استئصالهم وإبادتهم، حين

يزين المجرمون لأنفسهم وللبسطاء من الناس: أن جرائمهم هذه لا بد منها، لأنهم إنما يقتلون عدوهم الذي حاربهم، وأراد قتلهم.

ولعلك تقول:

لقد رأينا أن الشيعة لم يسلموا بعد الصلح، من ظلم معاوية وبني أمية، حيث تتبعهم زياد بن أبيه، وغيره من ولاة معاوية، تحت كل حجر ومدر، وألحقوا بهم أكبر الأذى..

ونقول في مجال التوضيح والتصحيح:

إنه كان ظلماً مفضوحاً، فاقداً لأي مبرر، ولا يمكن أن يتسبب بأي تضليل أو شبهة..

لأن هذه الخسائر في السلم قد جاءت على سبيل نكث العهد، ونقض العقد، فهي إذن لم تكن بلا ثمن، بل صار ثمن دم الشيعي هو اكتشاف الناس للخائن والغادر، ووعيهم لحقيقة هؤلاء الظالمين، ووضوح بطلان دعاواهم، وفضح مكائدهم، وإدراك أنهم غادرون، ظالمون، ناكثون للعهود، وأنهم ليسوا أهلاً لما يدعونه من إمامة وخلافة..

وهذا معناه: أن الصورة ستصبح أكثر نقاء، ووضوحاً للأجيال الآتية، وفي هذا الوضوح يحفظ الدين من غائلة تراكم الشبهات والأباطيل، ويحفظ المسلمون من التضليل.. وبذلك يفضح أمر الطرف الآخر، ويسلب أية شرعية لما يدّعيه، وتسقط جميع تصرفاته عن الإعتبار، ويظهر زيف ادِّعاءاته، وبوار ممارساته، وعوار أهدافه..

كما أن ذلك يسقط شرعية كل ما يدعيه الغاصبون الذين يأتون بعد معاوية، ممن يرتكزون في شرعيتهم إليه، ويعتمدون فيها عليه..

فاتضح: أنه لولا هذا السلم المتمثل بعقد الهدنة «**الصلح**» لبقي أعداء أهل البيت يبثون شبهاتهم، ويشيعون أضاليلهم، وأباطيلهم، التي تتهدد إيمان الناس، واعتقادهم على مر الدهور والعصور.

واتضح أيضاً: أن ما يحصل عليه الإمام الحسن «عليه السلام» عن طريق السلم يستحيل أن يحصل عليه في الحرب، حتى لو انتصر فيها..

ولعلك تقول:

لماذا حارب الإمام علي «عليه السلام» معاوية، ولم يسع إلى مصالحته؟!

ونقول في الجواب:

إن من الضروري التنبيه إلى أن هذا لم يكن يمكن حصوله في حرب معاوية للإمام علي «عليه السلام»، فإن الإمام علياً «عليه السلام» كان يملك القدرة على الحرب، فلا مبرر للصلح بنظر الناس، بل إن السعي إليه يوجب الشبهة لدى الناس في أن يكون معاوية محقاً فيما يدعيه، وبذلك تصبح خيانة معاوية مبررة عند الكثيرين من الجهال، والبسطاء، حتى لو بادر إلى قتل الإمام علي «عليه السلام» نفسه، لأنه سيكون قادراً على التمويه على الناس في أمر اتهام الإمام علي «عليه السلام» بدم عثمان، وكفى ذلك مبرراً لنفض العهد،

والإقدام على جريمة قتله «عليه السلام».. بدافع من إحنه البدرية، وأحقاده الأحدية..

ولكن قتل الإمام الحسن «عليه السلام»، ليس له مبرر ما دام أن الحسنين قد دافعا عن عثمان حين هوجم وقتل، كما أوضحناه في كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»..

حسابات معاوية في صلحه:

وإذا رجعنا إلى حسابات معاوية لأمر الصلح، فإنه وإن كان يرى نفسه في موقع القوة، ويرى أن انتصاره العسكري سيكون سهلاً وميسوراً، بملاحظة واقع الجيشين، ولكنه كان يعلم أيضاً: أن هذا الانتصار إذا انتهى باستشهاد الإمامين الحسنين «عليهما السلام»، وبني هاشم، فإنه يحمل معه احتمالات حدوث مفاجآت غير محسوبة[1]. هو في غنى عن معاناة الخوف والحذر منها، وسوف تنغص تلك المفاجآت المحتملة عليه لذة العيش، إذا كانت تتحرك في دائرة انتقال الملك إلى ولده يزيد «لعنه الله»، وبني أمية، فإن الأيام قد تتمخض عن تقلبات لم يحسب لها هو ولا غيره حساباً، وقد لا يستطيع من يأتي بعده من بني أبيه معالجتها بما يحفظ له النتائج الطيبة التي يتوخاها..

---

(1) ولو مثل أن يأتي سهم غرب فيقتله أو يقتل ولده، أو أن يتمكن إنسان من التسلل إليه أو إلى من يحب، فيقتله، إلى غير ذلك من احتمالات.

ولأجل ذلك، فقد آثر أن يعطي الإمام الحسن «عليه السلام» ما يريد، معتمداً على ما بيَّته من نوايا الغدر والخيانة له، ونكث عهده ونقض عقده، وإبطال كل ما كان شرطه له.. وقد أفصح هو نفسه عن نواياه هذه بجلاء حينما أعلن بعد توقيعه على وثيقة الصلح يقول:

«ألا إن كل شيء أعطيته الحسن بن علي تحت قدمي هاتين، لا أفي به».. [1].

وهذا ما صرح به عدد من المؤرخين أيضاً.. [2].

معاوية يظهر على حقيقته:

ولكن من الواضح: أن هذا الغدر والخيانة، ليس فقط لا يخل بالبنية الفكرية والاعتقادية، بل هو يحصِّن هذه البنية، ويزيدها قوة ومناعة، من حيث إنه يمثل الدليل الحي لسقوط الدعاوى الكاذبة، بأن لبني أمية الحق في امتلاك قيادة الأمة فإن الخائن والغادر، والكاذب لا

---

(1) راجع: مقاتل الطالبيين ص69 والغدير ج11 ص7 وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص46. وراجع: الإرشاد للمفيد ج2 ص14 والإمامة والسياسة ج1 ص186 والبحار ج44 ص3.

(2) راجع: النصائح الكافية لمحمد بن عقيل ص193 وترجمة الإمام الحسن «عليه السلام»، لابن عساكر (بتحقيق المحمودي) ص186 وجواهر المطالب في إمامة الإمام علي لابن الدمشقي ج2 ص198 والبداية والنهاية ج8 ص131.

يمكن أن يكون أهلاً لشيء من ذلك.

وليكن هذا الإنطباع الناشئ عن المعاينة، بمثابة صمام الأمان حتى لا تتعرض الحقيقة بعد هذا للتزوير، وليكن هو الحافظ لها من التشكيك، والتلاعب وخداع الناس فيها..

وبذلك يصبح للفكر السياسي والديني قوته، ورسوخه، وأصالته، ليؤمن ـ بعد هذا ـ من آمن عن بينة، وليكفر من كفر عن بينة..

الوفاء والخيانة لشروط الصلح:

وبعدما تقدم نقول:

إن الإمام الحسن «عليه السلام» قد استطاع بعقد الهدنة الذي أبرمه مع معاوية أن يحفظ للشيعة المخلصين حقهم في الحياة، وأصبح أي تعامل غير إنساني معهم يمثل دليلاً على سقوط أطروحة وادعاءات مناوئي أهل البيت «عليهم السلام»، لأنه سوف يكون عدواناً غادراً ومفضوحاً. لا يمكن تبريره بأي منطق كان، حتى بمنطق أهل الجاهلية، ومن لا يؤمن بدين..

كما أنه عدوان يدركه الناس كلهم، كبيرهم، وصغيرهم، وعالمهم وجاهلهم، والذكي والغبي، والقريب والبعيد.. من حيث أن البشر كلهم يدركون أن الحياة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إذا لم يتم الالتزام بالعهود والمواثيق، فمن لا يلتزم بها، فإنه يصادم البداهة، ولا بد من إدانته، لأنه بنظر الناس جميعاً يعبث بسلامة الحياة الإنسانية، وهو ما لا يمكن السماح ولا الرضا به، في أي من الظروف والأحوال.

وبذلك يصبح الوفاء والخيانة للعهود، هو المفتاح الذي إذا حركه الإنسان، وعرف الخائن والوفي، فإنه يعرف بذلك المحق من المبطل، والمصلح من المفسد، وقد استطاع الإمام الحسن أن يوجد هذا المفتاح، وأن يجعله في متناول يد كل إنسان عاش معه، أو يأتي بعده..

الفصل الثالث

شروط الصلح

تجعل يزيد «لعنه الله» هو الباغي..

شروط الهدنة:

إن الشروط التي وقَّع عليها معاوية قد جاءت على غاية من الأهمية والخطورة..

وهي شروط كثيرة، لم يستطع التاريخ أن يفصح لنا إلا عن بعض منها، غير أنه قد أشار التاريخ إلى كثرة هذه الشروط حين صرح بأن معاوية قد أرسل إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، وثيقة ضمن له فيها شروطاً، ولكن الإمام الحسن «عليه السلام» قد شرط عليه أضعاف ذلك..[1].

والذي أفصح لنا عنه التاريخ من هذه الشروط، مهم جداً، ولعل ما لم يصل إلينا مما سعى الأمويون إلى طمسه وإغفاله.. كان هو الأهم، والأكثر حساسية..

---

(1) تاريخ الطبري (ط الأعلمي) ج4 ص124 وجواهر المطالب في مناقب الإمام علي لابن الدمشقي (ط مجمع إحياء الثقافة الإسلامية) ج2 ص198.

بعض شروط الصلح:

ومن جملة شروط معاهدة الهدنة التي كانت بين معاوية والإمام الحسن «عليه السلام»، هو: أن الإمام الحسن «عليه السلام» يسلم الأمر[1] لمعاوية على أن يكون له الأمر من بعده، فإن حدث به حدث، فللحسين..[2].

---

(1) راجع: الفصول المهمة لابن الصباغ ص163 وعمدة الطالب (المطبعة الحيدرية) ص67 وحياة الإمام الحسن «عليه السلام» للقرشي ج2 ص287 ويلاحظ: أنه «عليه السلام» قد اختار كلمة «**الأمر**» ولم يقل: «**الإمامة**»، أو «**الخلافة**»، أو «**الملك**»، أو «**السلطان**»، أو «**الحكم**»، لكي لا يُظَنَّ: أنه «عليه السلام» قد اعترف أو رضي بأن يكون له إمامة أو ملكاً، أو حاكمية، أو سلطاناً، أو غير ذلك. فهو على حد ما جاء في كتاب النبي «صلى الله عليه وآله» لكسرى وقيصرحيث كتب «صلى الله عليه وآله» إليهما: «**إلى عظيم فارس**»، و «**إلى عظيم الروم**»، ولم يقل: «**إلى ملك الروم**»، أو فارس، على اعتبار: أن التعبير بكلمة «**ملك**» أو «**سلطان**»، أو نحوهما، قد يفهم منه الإقرار بالملكية أو السلطنة لهما، وأنه ليس له «صلى الله عليه وآله» سلطة، في تلك البلاد، أو أن ذلك يتضمن الإقرار بأن لكسرى أو لقيصر استقلالاً في منطقته، وله حق التصرف والقرار فيها، وليس لغيره حق التدخل في دائرة سلطانه وملكه، أما كلمة عظيم، فهي لا تدل لا على كونه آمراً، أو مأموراً، ولا على كونه ملكاً أو سوقة، ولا على غير ذلك.

(2) عمدة الطالب (ط المطبعة الحيدرية) ص67 وحياة الإمام الحسين للشيخ

ومما يدل على ثبوت هذا الشرط: أن الإمام الحسين «عليه السلام» قد قال لابن الزبير، بمجرد ورود الخبر بموت معاوية:

«إني لا أبايع أبداً، لأن الأمر إنما كان لي من بعد أخي الحسن، فصنع معاوية ما صنع، وحلف لأخي الحسن: أنه لا يجعل الخلافة لأحد من بعده من ولده، وأن يردها إلي إن كنت حياً، فإن كان معاوية قد خرج من دنياه ولم يف لي، ولا لأخي الحسن بما كان ضمن، فقد والله أتانا ما لا قوام لنا به»..[1].

كما أن من شروط تلك الهدنة:

أن لا يسمي الإمام الحسن «عليه السلام» معاوية: أمير المؤمنين..[2].

وأن لا يقيم عنده شهادة..[3].

وأن يعمل معاوية بكتاب الله وسنة رسوله..[4].

باقر القرشي ج2 ص287.

(1) الفتوح لابن أعثم ج5 ص12 وموسوعة كلمات الإمام الحسن «عليه السلام» للشيخ الشريفي ص278.

(2) بحار الأنوار ج44 ص2 وعلل الشرايع (ط الحيدرية ـ النجف الأشرف) ج1 ص212 ومستدرك الوسائل ج13 ص180.

(3) علل الشرائع (ط الحيدرية ـ النجف الأشرف ـ العراق) ج1 ص212 ومستدرك الوسائل ج13 ص180.

(4) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص22 عن المدائني. وراجع: الفتوح

وزاد بعضهم: سنة الخلفاء الراشدين المهتدين..

وبعضهم زاد: سنة الخلفاء الصالحين..[1].

وليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده..[2].

وهناك شروط أخرى مثل:

أن يترك سب [الإمام] علي «عليه السلام» ولا يذكره إلا بخير..

واستثناء مال بيت مال الكوفة، فلا يسلم إلى معاوية.

وعلى معاوية أن يحمل إلى [الإمام] الحسين «عليه السلام» في كل عام ألفي ألف درهم.

وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلات على بني عبد شمس..

وأن يفرق في أولاد من قتل مع علي «عليه السلام» في الجمل وصفين، ألف ألف درهم..[3].

المجلد الثاني ج4 ص291 وأضاف إلى ذلك: سنة الخلفاء الصالحين أيضاً.

(1) ويلاحظ هنا: المغزى الذي يرمي إليه هذا التقييد بكلمة المهتدين أو بكلمة الصالحين!!.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص22 والفصول المهمة لابن الصباغ ص163 والفتوح لابن أعثم المجلد الثاني ج4 ص291 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص265 والإمامة والسياسة ج1 ص184.

(3) ويلاحظ: تخصيص هذين الفريقين، ولم يذكر معهما أيتام حرب النهراوان، وذلك لكي تفهم القضية بما لها من مضمون سياسي واعتقادي، ولا تفهم على أساس أنها مجرد عمل إنساني وأخلاقي..

وأن يجعل ذلك من خراج دارابجرد..

وفي نص آخر: أن يكون له خراج دارابجرد..[1].

وأن الناس آمنون حيث كانوا، أسودهم وأحمرهم..

وأن يحتمل هفوات الناس.

وأن لا يتبع أحداً بما مضى.

وأن لا يأخذ أهل العراق بإحنة..

وعلى أمان أصحاب [الإمام] علي «عليه السلام» أينما كانوا.

وأن لا ينال أحداً من شيعة الإمام علي «عليه السلام» بمكروه.

وأن يكون أصحاب علي وشيعته آمنين على أنفسهم، وأموالهم، ونسائهم، وأولادهم..

وأن يوصل لكل ذي حق حقه.

وأن لا يبغي للحسن وللحسين، ولا لأحد من أهل بيت رسول الله غائلة.

وأن لا يخيف أحداً في أفق من الآفاق..[2].

---

(1) هي كلمة فارسية أصلها: داراب كرد.

(2) هذه الشروط تجدها متفرقة في كثير من كتب التاريخ والحديث والتراجم، ولم نذكر مصادرها، لأن المقصود هو التعريف، لا الإستدلال بها.. غير أننا نحيل القارئ على بعض منها، كنموذج ومثال. فراجع: الفتوح لابن أعثم المجلد الثاني ج4 ص291 و 292 متناً وهامشاً، وشرح نهج البلاغة

وهناك شروط أخرى تفهم بالمراجعة إلى المصادر..

الشروط.. وسياسة سحب الذرائع:

وعلى كل حال.. فإن إلقاء نظرة على هذه الشروط تعطينا أنها قد ركزت على سحب جميع الذرائع من معاوية والأمويين، وإسقاط كل أطروحتهم، وسلبهم أية شرعية يمكن أن يدعيها أي فريق بشري حتى لو كان من أهل الجاهلية، أو غير مسلم، حتى من لا يدين بأي دين، ولا يعترف حتى بوجود الله سبحانه..

وذلك لأن علاقات البشر ببعضهم، تقوم على احترام العهود والمواثيق فيما بينهم، ولولا ذلك لاختلت الحياة، ولأكل الناس بعضهم بعضاً.. فأي إقدام على نقض العهود من طرف واحد مرفوض شرعاً وعرفاً، ومدان عند جميع المجتمعات الإنسانية، بل لا بد أن يصنف هو في عداد الخيانة للعهود والمواثيق، وهو ليس فقط مرفوضاً شرعاً، بل مما لا يرضاه جميع عقلاء البشر، وتأباه مختلف

للمعتزلي ج16 ص36 و 44 والأخبار الطوال ص218 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص194 والإصابة ج2 ص12 و 13 ومقاتل الطالبيين ص66 و 67 والفصول المهمة لابن الصباغ ص163، والكامل لابن الأثير (ط دار صادر) ج3 ص405 وتذكرة الخواص ص198 والبحار ج44 ص2 و 3 و 48 و 49 و 53 و 56 و 65 ومعالي السبطين ج1 ص38 و39. وغير ذلك.

المجتمعات الإنسانية، حتى المجتمع الجاهلي.

والذي نلاحظه هنا:

1 ـ إنه شَرَطَ أن يكون خراج دارابجرد للإمام «عليه السلام» يدل على أنه «عليه السلام»، لا يرى معاوية إماماً، من حيث إن هذه المنطقة إنما فتحت صلحاً..[1]. ولم تفتح عنوة. وما كان كذلك، فهو للإمام..

أما سائر البلاد، فقد فتحت عنوة، وما كان كذلك فهو يقسم بين المقاتلة الفاتحين. فإذا تعدى معاوية على حقوق الناس، وظلمهم، فإن على الناس أن يطالبوا بحقوقهم، وأن لا يرضوا بهذا الظلم.

أما ما يرجع إلى الإمام فإنما هو حق له من حيث هو إمام.

وبذلك يكون «عليه السلام»، قد أفهم من يريد أن يفهم: أن هذه الهدنة قد تضمنت سلب معاوية كل ما يدعيه لنفسه من مقامات، وبينت أن الإمام الحق إنما هادنه في دائرة محدودة جداً، ولكنه سلب عنه كل شرعية فيها.. كما سيتضح..

2 ـ أنه شرط عليه أن لا يسميه بأمير المؤمنين، وقد سجل هو قبوله بذلك بخط يده، طائعاً مختاراً، مع أن هذا إعلان صريح بأنه «عليه السلام» لا يرى شرعية ما يدعيه معاوية لنفسه، وأن تسمِّيه بأمير المؤمنين ما هو إلا توثب شخصي منه على أمر لا حق له فيه،

---

(1) فتوح البلدان ص380.

وأن ما يسفكه من أجل ذلك من دماء بريئة ما هو إلا إقدام على ارتكاب الجرائم، والموبقات والعظائم.

ولنفترض جدلاً.. أن محبيه، قد نسوا ما سفكه معاوية من دماء بريئة من أجل الحصول على هذا الأمر، وتذرعوا باحتمال واه وسخيف، وهو أن معاوية إنما أعطى هذا الشرط للإمام الحسن «عليه السلام» على سبيل التكرم والسماحة، وسعة الصدر، بهدف إدخال السرور على قلبه عليه الصلاة والسلام، لا لأنه قد قبل واعترف بأن هذا المقام ليس له..

فيأتي الشرط الثاني ليبين بوار هذا الاحتمال، ويقول:

3 - إن الأمر بعد معاوية للحسن، ثم للحسين «عليهما السلام»..

فالقضية إذن ليست قضية مجاملات، ولا هي نزاع حول التفوه بألفاظ المدح والثناء، أو النطق بالألقاب، أو السكوت عنها.. بل القضية قضية إحقاق الحق، وإرجاعه إلى أهله.. وهو الحق الذي غير اغتصابه من أهله مجرى التاريخ.

فلا يصح أن يقال: إن معاوية جعل الأمر لهما «عليهما السلام»، من بعده على سبيل التنازل عن حق هو له، إرفاقاً بهما، وتقرباً لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإذا بدا له بعد ذلك أن يسترجع هذا العطاء، حين رأى المصلحة في ذلك، فإنما يسترجع حقه..

نعم، لا يصح أن يقال هذا، لأنه إنما قال:

إن الأمر من بعده للحسن ثم للحسين.

ولم يقل: إن معاوية قد جعل الأمر لهما «عليهما السلام».

وهذا معناه: أن معاوية قد سجل اعترافاً بحقيقة راهنة، لم يكن له بد من الاعتراف بها، وهي التي قررها الله ورسوله، في حديث: «**الأئمة بعدي اثنا عشر**».. وغيره من الأحاديث الصحيحة الثابتة، بالإضافة إلى حديث: «**ابناي هذان إمامان**»..[1]. وغير ذلك..

وبعبارة أخرى: إن التعبير الوارد لم يكن إن معاوية قد جعل لهما الأمر من بعده لكي يرد احتمال أن يكون قد جعل لهما ما هو حق له.

بل التعبير هو: «إن الأمر بعد معاوية للحسن ثم للحسين» أي أنه قد جاء بصيغة التقرير لحقيقة راهنة، واعتراف بأمر واقع، لا ينفي أن يكون هذا الأمر مجعولاً لهما «عليهما السلام» من قبل الله، ورسوله، ومعاوية يعترف ويقر بذلك..

ولو أغمضنا النظر أيضاً عن ذلك، وقبلنا باحتمال هو أوهى وأسخف من الاحتمال الذي ذكرناه في الشرط السابق، وهو أن يكون قد أعطاهما ما هو حق له أيضاً، فيصح له التراجع عن هذا العطاء إذا رأى المصلحة في التراجع، فيأتي دور الشرط الآخر لينفي صحة هذا الاحتمال وليؤكد بواره، ويقول:

4 - وليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده.

فهذا الشرط قد بين أن لا حق لمعاوية في هذا الأمر أصلاً.. وهو

---

(1) تقدمت مصادر ذلك في أول هذا البحث، فراجع.

يدل على أمرين:

أحدهما: أن جعل الأمر من بعده للحسن ثم للحسين، لم يكن من قِبَلِ معاوية، لأنه لا يحق له ذلك..

وهذا يدل على: أن ذكر ذلك في وثيقة الهدنة والصلح، قد جاء على سبيل الإعتراف والتقرير لحقيقة ليس لمعاوية فيها حيلة، ولا يملك إلى دفعها سبيلاً..

الثاني: أنه حين نكث معاوية بعهده هذا، وعَهدَ إلى ولده يزيد «لعنه الله»، فإنما فعل أمراً قد اعترف هو بعدم مشروعيته، لأنه صدر عمن ليس له الحق في أن يفعله..

والذي يؤكد هذه الحقيقة: أن التعبير في وثيقة العهد هو: «ليس له أن يعهد لأحد..».

ولم يقل: وأن لا يعهد لأحد.

فإن العبارة الثانية قد يحتمل فيها أن يكون قد تعهد بأن لا يفعل ذلك تفضلاً منه، وكرماً..

ولكن العبارة الأولى لا يحتمل فيها ذلك أصلاً..

ولنفترض محالاً، أنه قد جعل ذلك تكرماً منه وتفضلاً وسماحة، ومن خلال سجاحة خلقه!! وسعة صدره!! وحلمه!!.. فإن الشرط التالي يبطل هذا الإحتمال الهجين بنفسه، ويجعله أكثر هجنة، وأشد قباحة. حيث يشترط:

5 - أن لا يقيم الحسن «عليه السلام» عند معاوية شهادة..

ولبيان ذلك نقول:

إن هذا الشرط ليس فقط قد جعل معاوية في موقع الغاصب لمقام لا حق له فيه، وهو مقام خلافة النبوة، وإنما هو بمثابة الدليل القاطع على أنه ليس لمعاوية ولا لبني أمية في هذا الأمر من نصيب وذلك لأنه قد أظهر أن معاوية يفقد أدنى شرائط التصدي لمثل هذا المقام الخطير..

وغني عن القول: إنه لم يكن ليخطر على بال أحد أن يدرج الإمام «عليه السلام» في صلح بهذه الخطورة، يراد منه حفظ دماء الناس، ويمس مستقبل ومصير الأمة وبه يكون حفظ الدين كله.. فإنه قد لا يحتاج «عليه السلام» إلى إقامة هذه الشهادة، ولو مرة واحدة في عمره كله، وقد تكون شهادة على حق إنسان في فرس، أو شاة، أو على لطمة، أو نحو ذلك..

فإذا أخذنا هذا البند بنظر الإعتبار، فسنجد أنه يبطل كل ما يدَّعيه معاوية لنفسه من مقامات، ويبطل معه كل شرعية للحكم الأموي الذي يرتكز إليه في مشروعيته إلى مشروعية..

إنه يبطل ذلك بشكل استدلالي، يبين فيه فقدان معاوية للمؤهلات الأساسية التي تفيد في توهم أن له حقاً في ذلك..

فإذا أقر معاوية على نفسه بفقده لها، فإن ذلك يوفر على أهل البيت «عليهم السلام» وشيعتهم الكثير من الجهد، لإقناع الناس، الذين تغرهم المظاهر، وتؤثر عليهم الدعاوى العريضة، فإن وضوح فقدان

المؤهلات والمواصفات يمكن أن يفهمه الناس، وأن يدركوا ما يترتب عليه بسهولة، خصوصاً مع إقرار المعني بهذا الأمر بفقدانها بالفعل..

وهكذا كان، فإن معاوية نفسه مؤسس تلك الحكومات قد وقَّع على هذه الوثيقة بمبادرة منه، ومن دون أي إكراه، أو اضطرار، بل هو الذي يختار ذلك، من موضع القوة والإقتدار والإمام الحسن «عليه السلام» لا حول له ولا قوة يُخاف منها..

وهذا مهم جداً للتأسيس للشأن الديني، والإعتقادي، والسياسي، الذي سوف ترصده الأجيال، وتتوقف ملياً عنده، لتتخذ قرارها فيه..

وبذلك يتم حفظ الحق والحقيقة الواضحة للأجيال الآتية على حالة النقاء والصفاء لا تشوبها أية شائبة، لأن الأباطيل والشبهات سوف تتلاشى، وسوف يساعد نكث معاوية للعهد، وعدم وفائه به على هذا الأمر بما لا مزيد عليه..

وذلك لأن هذا الشرط يعني أحد أمرين، أو كليهما:

أولهما: أن معاوية لا يملك صفة العدالة المشترطة في القاضي، إلى حد أنه يصبح غير مأمون حتى على القضاء، وحتى في مثل هذه الأمور الجزئية والبسيطة. التي تعني أفراداً من الناس..

ومن لا يُؤْمَنُ على مثل هذه الأمور البسيطة، كيف يؤمن على دماء الأمة وأموالها، وأعراضها، وعلى دينها، وأخلاقها، ومستقبلها؟!..

وكيف يكون له مقام رسول الله «صلى الله عليه وآله» وخلافته

في تعليم الدين وفي بيان شرائعه، وفي التصدي للشبهات، وحل المعضلات؟!.

والتصدي للقضاء بين الناس، ولقيادة الجيوش، واتخاذ القرارات الخطيرة والحساسة التي تمس مصير الأمة وحياتها ومستقبلها في الصميم..

فضلاً عن أن يتصدى للإجابة على دقائق المسائل الفقهية، والإعتقادية وغيرها؟!..

وكيف تكون قراراته نافذة في اختيار الإمام، الذي يجلس في مقام الرسول، ويحكم الأمة باسمه «صلى الله عليه وآله»، لاسيما إذا كان يسوق الأمور باتجاه ولده المعروف بفسقه وفجوره، بعد أن أثبت هو نفسه قبل ولده الذي قتل أئمة الحق، وسفك دماء عشرات الألوف من المسلمين، من أجل الحصول على هذا الأمر، والوصول إليه؟!..

نعم، إنه يريد ليس فقط أن يحتفظ به لنفسه، بل يريد أن يكرسه في ولده يزيد الفاجر المعلن بالفسق والفجور، والقاتل للنفوس المحترمة..

الثاني: أن يكون قد شرط عليه ذلك بسبب جهله بأحكام القضاء. ومن كان جاهلاً حتى بمثل هذه الأمور البسيطة، التي هي من شؤون الحاكم، فهل يكون عالماً بسائر القضايا الحساسة، والمصيرية، والمعقدة، والتي تحتاج إلى المزيد من التعمق في الشريعة، وأحكامها؟!..

وهل يصح تفويضها إليه، وإعطاؤه مقام رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ووظائفه باستثناء الوحي الإلهي.. وهو على هذه الصفة من الجهل بأبسط مسؤوليات النبي «صلى الله عليه وآله»؟!

وهل يمكن أن يكون الأمين عليها؟! والمصيب في قراراته فيها؟!

ومن كان بهذا المستوى من الجهل، أو عدم الأمانة وقلة الدين كيف يمكن أن يفي بتعهداته بأن يعمل بالكتاب والسنة؟!

وبعد، فإنه إذا كان يمكن أن يدّعي أحد ولو على سبيل المكابرة: أن معاوية قد أعطى الإمام الحسن «عليه السلام» ما هو حق له في الشرط الأول والثاني والثالث حسبما أوضحناه، وأن ذلك قد كان منه، وفي تلك وسواهما تكرماً وتفضلاً، فإنه لا يتصور ذلك في موضوع اشتراط عدم إقامة الشهادة عنده، لأن ذلك لا يدخل في دائرة التنازل، والسماحة والتكرم، بل هو يمثل القبول بالإهانة والإنتقاص لشخصه، من حيث إنه يستبطن الحكم عليه بأنه إما جاهل بأبسط الأحكام، أو أنه بلا دين..

ولكن معاوية قد قبل حتى هذا الشرط، وسجل التاريخ ذلك عليه، وربما كان معتمداً على ما عقد العزم عليه من النكث للعهد، بعد الوصول إلى ما يريد حسبما قلناه..

وبذلك يتضح: أنه «عليه السلام» قد حفظ الشيعة والمسلمين كلهم، وحفظ التشيع والإسلام كله، وسلب من بني أمية، ومن كل مناوئيه، كل ما يدَّعونه لأنفسهم، وأظهر أنهم طغاة بغاة، يريدون

التوسل بالباطل إلى طمس الحق، وإزالة معالمه..

ثم هناك شروط أخرى، كلها تصب في هذا الاتجاه، مثل اشتراطه:

6 - أن يجعل للإمام الحسين «عليه السلام» مليوني درهم في كل عام..

7 - أن يكون خراج دارابجرد للإمام الحسن «عليه السلام» ليفرقها بين يتامى حرب الجمل وصفين، ولم يذكر النهراوان..[1].

ومن شأن هذا الاشتراط: خصوصاً، مع عدم ذكر ايتام النهروان أن يظهر مظلومية أمير المؤمنين «عليه السلام» في حرب الجمل. ويشير إلى بغي معاوية عليه، وإجرامه في حقه وفي حق الأمة بخروجه عليه في صفين، مما يعني إبطال جهود معاوية للنيل من الإمام علي «عليه السلام» وإظهار أنه كان ظالماً في حربه له..

وذلك كله يدل دلالة واضحة على: أن بنود الهدنة «الصلح» سواء في ذلك ما ذكرناه منها وشرحناه، أو ما لم نتمكن من شرحه، قد أسقطت شرعية معاوية بصورة مباشرة، وجعلتها ترزح تحت وطأة كل هذه العوامل الناسفة لها..

فهل يمكن بعد هذا كله أن يعطي من لا مشروعية له، مشروعية لغيره؟! ولاسيما لمن كان مثل يزيد «لعنه الله»؟! الذي كان فسقه

---

(1) راجع: البحار ج44 ص3.

وفجوره، وظلمه، كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار؟!

لا حق لمعاوية في أن يعهد لأحد:

ونعود فنكرر القول: إنه إذا كان معاوية نفسه قد اعترف بأن الأمر من بعده للحسن ثم للحسين «عليهما السلام»، وسلب عن نفسه مشروعية كل ما يقدم عليه، حين صرح بأنه ليس له حق بأن يعهد لأحد من بعده، حتى لو مات الإمامان الحسنان «عليهما السلام» قبله؟!.. وذلك حين قبل بأنه ليس له حق أن يولي أحداً بعده..

فذلك معناه: أن يعترف بأنه لا حق لولده، ولا لغيره في هذا الأمر من بعده.. وأن ما أقدم عليه من جعل الأمر ليزيد «لعنه الله» هو من السعي الباطل الذي لا يصح ترتيب الأثر عليه في جميع الشرائع والأعراف والإنسانية..

وإذا كانت خلافة يزيد «لعنه الله» غير شرعية بجميع المقاييس..

أفلا يكون يزيد «لعنه الله» هو الخارج والباغي على إمام زمانه؟!..

فكيف إذا كان فقدانه للشرعية قد جاء بقرار موقَّع من أبيه؟!.. ولا يحق لأبيه نقض المواثيق؟!.

وكيف إذا كان أبوه متغلباً وغاصباً لنفس هذا الأمر الذي أقر على نفسه بأنه ليس له حق فيه؟!

علماً بأن ذلك الأب لا يملك الشرائط الموضوعية التي تخوله

التصدي لأمور كهذه.. ومن الطبيعي أن يكون سعيه لما لا يحق له من السعي الباطل بالسبب الباطل، فإن فاقد الشيء لا يعطيه..

هل بويع يزيد، «لعنه الله»، حقاً؟!

وقد لفت نظرنا ما ورد في المنشور، من أن يزيد «لعنه الله»، قد بويع..

ونقول:

إن السؤال هو: كيف يصح القول: إن يزيد «لعنه الله» قد بويع؟!

مع أنه لا بد من ملاحظة ما يلي:

أولاً: أن البيعة إنما تصح ـ كما يقوله هؤلاء ـ لو كان أهل الحل والعقد هم الذين يقومون بها، فهل بايع أهل الحل والعقد يزيد بن معاوية «لعنه الله»؟

ولماذا سجل في رسالته لوالي المدينة، فور وفاة أبيه، التأكيد عليه بأن يكره على البيعة جماعة من أهل الشأن، مثل: ابن عمر، وعبد الرحمان بن أبي بكر، وابن الزبير، والإمام الحسين «عليه السلام»..

ولم يكن أهل المدينة، فضلاً عن أهل الحجاز، وفضلاً عن أهل العراق، قد بايعوه بعد، بل إن أهل العراق قد كتبوا للإمام الحسين «عليه السلام» معلنين بأنهم ليس عليهم إمام، وأنهم يحبسون أنفسهم على الإمام الحسين «عليه السلام»، ولم يبايعوا أحداً بعد..[1].

---

(1) راجع: البداية والنهاية (ط سنة 1966م) ج8 ص151 و 152 وأي كتاب

ثانياً: قال الشبراوي الشافعي: وهو يتحدث عن الغزالي، وابن العربي: «فإن كلاهما قد بالغ في تحريم سبه، ولعنه..

لكن كلاهما مردود، لأنه مبني على صحة بيعة يزيد «لعنه الله» لسبقها، والذي عليه المحققون خلاف ما قالاه»..[1].

ثالثاً: ألم يكن الإمام الحسين «عليه السلام»، وهو بقية النبوة، هو رأس أهل الحل والعقد؟!.

ولم يكن أحد في زمانه يساويه أو يساميه.

فمتى بايع يزيد «لعنه الله»؟

أو متى رضي ببيعته؟

ومن هم أهل الحل والعقد في الحجاز وفي العراق، الذين بايعوه، أو رضوا ببيعته؟!..

يزيد «لعنه الله».. التقي؟!:

إن كاتب هذا المنشور قد ساق الحديث باتجاه ادعاء أن محمد بن الحنفية قال لابن مطيع: إنه قد لزم يزيد «لعنه الله»، فوجده متحرياً

تاريخي شئت. خصوصاً ما يتكفل ببيان ما جرى بين أهل العراق والإمام الحسين «عليه السلام». وكذلك ما جرى بين أهل المدينة ومكة، وأهل الحجاز عامة، وبين ولاة معاوية حين وفاته، حتى انتهت الأحداث بفاجعة كربلاء، وبوقعة الحرة، ورمي الكعبة بالمنجنيق.

(1) الإتحاف بحب الأشراف ص68.

للسنة، غير تارك للصلاة..

ومن الواضح:

أولاً: إن هذا النص مشبوه، بل لا شك في أنه مفتعل، خصوصاً مع شهرة إعلان الإمام الحسين «عليه السلام»: بأن يزيد بن معاوية [لعنه الله] شارب للخمر، قاتل للنفس المحترمة، معلن بالفسق؟.

ومع إجماع التاريخ على خلاف هذا الذي ينسبونه إلى ابن الحنفية، وصحة وواقعية ما قاله الإمام الحسين «عليه السلام» عنه..

فلماذا أهمل كاتب المنشور هذا النص المجمع عليه، وكذلك سائر النصوص المتواترة، والتجأ إلى نص مشبوه، تفوح منه رائحة الافتعال والكذب؟!..

ثانياً: إن النص المشار إليه يقول: أن محمد بن علي بن أبي طالب قد لزم يزيد «لعنه الله» فوجده متحرياً للسنة..

والسؤال هو:

ألف: متى لزم محمد بن علي بن أبي طالب يزيداً «لعنه الله»؟ وأين؟ وكيف؟.

فإن من المعلوم: أن الحروب قد بدأت بين الإمام علي «عليه السلام»، ومعاوية قبل ثلاث وعشرين سنة، أي في الوقت الذي كان فيه يزيد «لعنه الله» في سن الطفولة، وكان عمره إحدى عشرة سنة..

ب: إن التاريخ مجمع على فسق يزيد «لعنه الله»، وعلى شربه للخمر، وارتكابه للمنكرات، والموبقات، لم يخرج عن هذا الإجماع إلا

ثلة من الشذاذ، أرادوا المكابرة، وتكذيب حقائق التاريخ..[1]. جهاراً نهاراً.. فهل نكذّب هذا الإجماع، ونأخذ بهذه الرواية الأموية، اليزيدية الشاذة؟!

ج: إن قضية ابن مطيع إنما كانت بعد قتل الإمام الحسين «عليه السلام»، فكيف استساغ محمد بن الحنفية الدفاع عن يزيد «لعنه الله»، بعد أن فعل بأخيه الإمام الحسين، وسائر أهل البيت وأصحابهم «عليهم السلام»، في كربلاء ما فعل؟!..

وهل كان يزيد «لعنه الله» إلى ذلك الوقت لا يزال متحرياً للسنة؟! غير تارك للصلاة؟!..

وحين اضطر ابن الحنفية إلى الذهاب إلى الشام، وحاول يزيد «لعنه الله» أن يسترضيه، ويكسب تأييده مقابل ابن الزبير، فهل هو قد جعله في قصره، وأحضره مجالس شربه؟!، أم أنه كان يتظاهر بعكس ذلك؟!..

وهل تظاهره له بالدين، بعد كل ما ارتكبه من جرائم وموبقات، يخدع ابن الحنفية بهذه السرعة، وبهذه البساطة؟!..

---

(1) راجع: مقتل الحسين للسيد عبد الرزاق المقرم من ص6 حتى ص16.

القسم الثاني

من هو القاتل؟!..

الفصل الأول

يزيد «لعنه الله»..

الآمر بقتل الإمام والراضي به..

أتباع السفياني يبرؤون يزيد «لعنه الله»:

ثم إن هذا المنشور قد زعم: أن يزيد بن معاوية «لعنه الله»، لم يأمر ابن زياد «لعنه الله» بقتل الإمام الحسين «عليه السلام»..

وهذه الدعوى قد سبقه إليها أناس سعوا إلى تبرئة يزيد «لعنه الله» من هذه الجريمة النكراء، فأنكروا أن يكون «لعنه الله» قد رضي بقتله «عليه السلام»، أو أنه أمر به، ومن هؤلاء: ابن حجر الهيثمي[1]، ومحمد كرد علي، وتقي الدين ابن الصلاح، والغزالي، وابن العربي، وابن تيمية وأضرابهم[2].

بل إن بعضهم كابن خلدون، وابن العربي، قالوا: إن الحسين قتل

---

(1) راجع: الفتاوى الحديثية ص193.

(2) راجع رسالة ابن تيمية: سؤال في يزيد بن معاوية لعنه الله ص14 و15 و17، والعواصم من القواصم ص232 و233 وإحياء علوم الدين ج3 ص125 والإتحاف بحب الأشراف ص67 و 68 والصواعق المحرقة ص221 وخطط الشام ج1 ص145 وقيد الشريد ص57 و 59.

بسيف جده..[1].

بل صرح محمد أبو اليسر عابدين، مفتي الشام بقوله: «بيعة يزيد شرعية، ومن خرج عليه كان باغياً»[2].

واعتبره أبو الخير الشافعي القزويني إماماً مجتهداً[3].

وقال محمد الخضري: «الحسين أخطأ خطأً عظيماً في خروجه هذا الذي جر على الأمة وبال الفرقة، وزعزع ألفتها إلى يومنا هذا، إلى غير ذلك من أقواله التي تنضح باللؤم والتجني على الإمام الحسين «عليه السلام»، فراجع كلامه[4].

بل ادَّعى بعضهم: أن يزيد «لعنه الله» من الصحابة، أو من الخلفاء الراشدين المهديين، أو من الأنبياء..[5].

---

(1) الضوء اللامع (دار الجيل) ج4 ص147 وفيض القدير بشرح الجامع الصغير ج1 ص265 وج5 ص213 ولكنهم قالوا: إن ذلك لم يوجد في تاريخ ابن خلدون، فلعله كان في النسخة الأولى لذلك الكتاب، ثم حذفها منه في النسخة الثانية..

وكلام ابن العربي نقله عنه أيضاً: ابن خلدون في المقدمة (ط مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان - سنة 1391 هـ) ص181.

(2) أغاليط المؤرخين ص120.

(3) تراجم رجال القرنين: السادس والسابع ص6.

(4) محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ج2 ص129.

(5) راجع: منهاج السنة لابن تيمية ج4 ص549 فما بعدها.

ونقول لهؤلاء:

قتل بسيف جده!!:

وبعد، فإن الإمام الحسين «عليه السلام»، لم يقتل بسيف جده، بل قتل بسيف يزيد «لعنه الله» الباغي على إمامه، والظالم لنفسه، وللأمة، ولرسول الله «صلى الله عليه وآله»..

لأن النبي «صلى الله عليه وآله»، قد قرر إمامة الحسنين «عليهما السلام» في كثير من النصوص العامة والخاصة..

ولأن يزيد «لعنه الله» كان فاقد الشرعية بنص واعتراف من أبيه معاوية..

ولأنه قد أمر بقتل الإمام الحسين «عليه السلام»، بمجرد موت أبيه، وقبل أن يبايعه الناس، خصوصاً في العراق والحجاز واليمن، و.. و..

ولأن الإمام الحسين «عليه السلام» وآخرون من كبار صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهم أهل الحل والعقد قد رفضوا تأمره عليهم بالقوة، وهو المعروف بفسقه وجوره، إلى غير ذلك مما ألمحنا إليه في هذه الدراسة، وألمح إليه علماء الأمة في مؤلفاتهم وبحوثهم..

إن يزيد «لعنه الله» هو القاتل:

ليس من الضروري أن يكون يزيد هو الذي مارس قتل الإمام

الحسين «عليه السلام» بيده.. إذ إن الملوك ينسب إليهم الإنتصار والهزيمة في الحروب، وينسب إليهم أيضاً قتل أعدائهم، مع أنهم لا يباشرون قتل أعدائهم بأنفسهم إلا بعض الشذاذ منهم، يقدمون على ذلك بهدف التشفي والإنتقام..

وإن مما لا شك فيه، ولا شبهة تعتريه، هو: أن يزيد بن معاوية «لعنه الله» هو قاتل الإمام الحسين «عليه السلام»، بسيف ابن زياد، والشمر، وعمر بن سعد..

ولبيان ذلك نقول:

إن هناك ثلاثة أنواع من النصوص:

الأول: ما دل على أن يزيد «لعنه الله» قد أمر ابن زياد وغيره، بقتل الإمام الحسين «عليه السلام».. ويدخل في ذلك، ما ورد فيه التصريح بأنه هو القاتل.

الثاني: ما صرح برضاه بقتله «عليه السلام».

الثالث: أفعاله الدالة على فرحه بما جرى عليه، وعلى أهل بيته، وصحبه سلام الله عليهم..

ونحن نتكلم حول هذه الأمور الثلاثة، كل على حدة، فنقول:

ألف: أوامر يزيد «لعنه الله» بقتل الإمام الحسين ×:

إن مما دل على أن يزيد بن معاوية «لعنه الله» قد أمر بقتل سيد الشهداء «عليه السلام» وصحبه:

1 ـ قال ابن زياد لمسافر بن شريح اليشكري: «أما قتلي الحسين، فإنه أشار علي يزيد بقتله أو قتلي، فاخترت قتله..»[1].

2 ـ كتب ابن زياد «لعنه الله» إلى الإمام الحسين «عليه السلام»: «قد بلغني نزولك كربلاء، وقد كتب إليَّ أمير المؤمنين يزيد: أن لا أتوسد الوثير، ولا أشبع من الخمير، أو ألحقك باللطيف الخبير، أو تنزل على حكمي، وحكم يزيد، والسلام»[2].

قال اليعقوبي: إن يزيد قد كتب إلى ابن زياد: «قد بلغني: أن أهل الكوفة قد كتبوا إلى الحسين في القدوم عليهم، وأنه قد خرج من مكة متوجهاً نحوهم، وقد بلي به بلدك من بين البلدان، وأيامك من بين الأيام، فإن قتلته، وإلا رجعت إلى نسبك وأبيك عبيد، فاحذر أن يفوتك..[3].

3 ـ إن يزيد «لعنه الله» قد أنفذ عمرو بن سعيد بن العاص في عسكر على الحاج، وولاه أمر الموسم، وأوصاه بالفتك بالإمام الحسين «عليه السلام»، أينما وجد..[4].

4 ـ إن يزيد «لعنه الله» كتب إلى الوليد بن عتبة: «خذ الحسين

---

(1) الكامل في التاريخ ج3 ص324.

(2) البحار ج24 ص383 ومقتل العوالم ص243 الفتوح لابن الأعثم، مجلد3 ج5 ص85 .

(3) تاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج2 ص242.

(4) المتنخب ص304.

وعبد الله بن عمر، وعبد الرحمان بن أبي بكر، وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً، ومن أبى فاضرب عنقه، وابعث إلي برأسه..»[1].

وحسب نص اليعقوبي: «إذا أتاك كتابي، فاحضر الحسين بن علي، وعبد الله بن الزبير، فخذهما بالبيعة، فإن امتنعا فاضرب أعناقهما، وابعث إلي برأسيهما، وخذ الناس بالبيعة، فمن امتنع فانفذ فيه الحكم وفي الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير والسلام»[2].

5 - كتب إلى عامله على المدينة بكتاب قال له فيه: «وعجل علي بجوابه، وبين لي في كتابك كل من في طاعتي، أو خرج عنها، وليكن مع الجواب رأس الحسين بن علي»[3].

6 - وفي نص آخر: أن الوليد بن عتبة أخبر يزيد «لعنه الله» بما جرى له مع الإمام الحسين «عليه السلام»، وابن الزبير، فغضب يزيد «لعنه الله»، وكتب إليه:

«إذا ورد عليك كتابي هذا، فخذ بالبيعة ثانياً على أهل المدينة بتوكيد منك عليهم، وذر عبد الله بن الزبير، فإنه لن يفوتنا، ولن ينجو منا أبداً ما دام حياً، وليكن مع جوابك إليَّ، رأس الحسين بن علي، فإن

---

(1) مقتل الحسين للخوارزمي ج1 ص178 - 180 ومناقب آل أبي طالب (ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران) ج4 ص88 والفتوح لابن أعثم ج5 ص10.
(2) تاريخ اليعقوبي ج2 ص241.
(3) الأمالي للصدوق (ط النجف الأشرف - العراق - سنة 1389هـ) ص134 و135 والبحار ج44 ص312.

فعلت ذلك فقد جعلت لك أعنة الخيل، ولك عندي الجائزة والحظ الأوفر الخ..[1].

7 - وقد كتب يزيد «لعنه الله» إلى ابن عباس، وإلى من بمكة والمدينة من قريش، أبياتاً منها:

أبلغ قريشاً على نأي المزار بها بيني وبين حسين الله والرحم

إلى أن قال:

إني لأعلم أو ظناً كـعالمــه والظن يصدق أحياناً فينتظم

أن سوف يترككم ما تدَّعون بها قتلى تهاداكم العقبان والرخم[2]

8 - قال ابن عساكر: «بلغ يزيد خروجه، فكتب إلى عبيد الله بن زياد، وهو عامله على العراق، يأمره بمحاربته، وحمله إليه إن ظفر به..»[3].

وحسب نص ابن أعثم: أن ابن زياد قال لأهل الكوفة: «كتب إليَّ يزيد بن معاوية بأربعة آلاف دينار، وماءتي ألف درهم» أفرقها عليكم، وأخرجكم لحرب عدوه الحسين بن علي، فاسمعوا له

---

(1) الفتوح لابن أعثم المجلد الثالث جزء 5 ص18.

(2) تاريخ دمشق ج14 ص206 وفي هامشه عن بغية الطالب ج6 ص210. وراجع: البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج8 ص177 والفتوح لابن أعثم ج5 ص68 و 69 وتذكرة الخواص ص238.

(3) تاريخ دمشق ج14 ص208 وفي هامشه عن: بغية الطالب ج6 ص2614.

وأطيعوا..[1].

ونحو ذلك ما في نص آخر عنه: «وقد زادكم في أرزاقكم مئة مئة»[2].

وقال السيوطي: «فكتب يزيد إلى واليه بالعراق، عبيد الله بن زياد بقتاله..»[3].

والأمر بالحرب، هل يعني إلا السعي لقتل الطرف الآخر، وبذل الجهد لإزهاق نفسه، أو أسره؟!

9 ـ ولما وضع رأس الإمام الحسين «عليه السلام» بين يدي يزيد «لعنه الله»، صار «لعنه الله»، ينكت ثناياه بقضيب، ويقول:

أبى قومنا أن ينصفونا فأنصفت قواضب في إيماننا تقطر الدما

نفلق هاماً من رجال أعزة علينا وهم كانوا أعق وأظلما..[4]

---

(1) الفتوح لابن أعثم المجلد الثالث ج5 ص89.

(2) الأخبار الطوال ص253.

(3) تاريخ الخلفاء (ط دار الفكر سنة 1394 هجري بيروت) ص193.

(4) راجع: مروج الذهب ج3 ص61 والأخبار الطوال ص261 والفتوح المجلد الثالث ج5 ص128 والنجوم الزاهرة (ط دار الكتب العلمية) ج1 ص203. والفصول المهمة لابن الصباغ ص205 ومرآة الجنان لليافعي ج1 ص135 ومقاتل الطالبيين ص119 والإرشاد للمفيد ج2 ص119 ومناقب آل أبي طالب (ط مكتبة مصطفوي ـ قم ـ إيران) ج4 ص114 وسير أعلام

فهو يعترف بالبيت الثاني، بأنه هو فاعل ذلك..

10 - وقد نقل الآلوسي عن تاريخ ابن الوردي، وكتاب الوافي بالوفيات:

أنه لما ورد على يزيد نساء الحسين، وأطفاله، والرؤوس على الرماح، وقد أشرف على ثنية جيرون، ونعب الغراب، قال:

لما بدت تلك الحمول وأشرفت تلك الرؤوس على ربى جيرون

نعب الغراب، فقلت: نح، أو لا تنح فلقد قضيت من النبي ديوني[1]

إلى أن قال:

وهذا كفر صريح، فإذا صح فقد كفر به. ومثله تمثله بقول ابن الزبعرى قبل إسلامه:

(ليت أشياخي) الأبيات.. انتهى..[2].

11 - كما أن الغزالي قد ذكر: أن يزيد قد كاتب ابن زياد، وحثه على قتل الحسين..[3].

النبلاء ج3 ص39.

(1) روح المعاني ج26 ص72 وتذكرة الخواص ص261 و262 ومنهاج السنة ج4 ص549 فما بعدها.

(2) روح المعاني ج26 ص73.

(3) تذكرة الخواص ص63 وراجع: الصواعق المحرقة ج2 ص631.

12 - وتمثل، وهو ينكت ثنايا الإمام الحسين «عليه السلام» بقضيب، بهذه الأبيات:

ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل
لأهلوا واستهلوا فرحاً ثم قالوا لي هنيئاً لا تشل
حين حكّت بفناء بركها واستحر القتل في عبد الأسل
قد قتلنا الضعف من أشرافكم وعدلنا ميل بدر فاعتدل
لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل

وفي نص آخر:

فجزيناهم ببدر مثلها وأقمنأ ميل بدر فاعتدل
لست من عتبة إن لم أنتقم من بني أحمد ما كان فعل..[1]

وفي هذه الأبيات اعتراف صريح: بأنه هو فاعل ذلك..

13 - ويذكرون أيضاً: أن يزيد «لعنه الله» قد عهد إلى عمرو بن سعيد الأشدق: أن يناجز الإمام الحرب، وإن عجز عن ذلك اغتاله.

---

(1) راجع: البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج8 ص187 ومناقب آل أبي طالب (ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران) ج4 ص114والفتوح المجلد الثالث ج5 ص129 والمنتظم ج5 ص343 وتذكرة الخواص ص261 و262 وآثار الجاحظ ص130 وسؤال في يزيد ص14 فما بعدها، ومصادر ذلك لا تكاد تحصى.

وقدم الأشدق في جند كثيف إلى مكة، فلما علم الإمام خرج منها..[1].

مواجهة يزيد «لعنه الله» بجريمته:

وهناك نصوص كثيرة تجد فيها مواجهة يزيد «لعنه الله» بأنه هو قاتل الإمام الحسين «عليه السلام»، من دون أن ينكر هو ذلك، أو أن ينحي باللائمة على غيره، فمن ذلك:

1 ـ ما كتب به ابن عباس إلى يزيد «لعنه الله» في رسالة جاء فيها:

«وسألتني أن أحث الناس عليك، وأخذلهم عن ابن الزبير، فلا، ولا سروراً، ولا حبوراً، وأنت قتلت الحسين بن علي، بفيك الكثكث»[2].

إلى أن قال:

«لا تحسبني لا أبا لك، نسيت قتلك حسيناً، وفتيان بني عبد المطلب»..

إلى أن قال أيضاً:

«وما أنس من الأشياء، فلست بناسٍ إطرادك الحسين بن علي،

---

(1) حياة الإمام الحسين بن علي للقرشي ج3 ص46 عن مرآة الزمان (نسخة مصورة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين ـ النجف الأشرف ـ العراق) ص67.

(2) الكِثِكث: بكسر الكاف المكررة: التراب، أو فتات الحجارة.

من حرم رسول الله إلى حرم الله، ودسك إليه الرجال تغتاله»..

إلى أن قال:

«قد سقت إليه الرجال فيها ليقاتل»..

إلى أن قال:

«ثم إنك الكاتب إلى ابن مرجانة أن يستقبل حسيناً بالرجال، وأمرته بمعالجته، وترك مطاولته، والإلحاح عليه، حتى يقتله ومن معه من بني عبد الملطب»..

إلى أن قال:

«فلا شيء عندي أعجب من طلبك ودي ونصري، وقد قتلت بني أبي، وسيفك يقطر من دمي الخ..».

إلى أن قال أيضاً:

«ولا يستقر بك الجدل، ولا علم[1] يمهلك الله بعد قتلك عترة رسول الله إلا قليلاً»[2].

2 - إن ولده معاوية بن يزيد قد أكد في خطبة توليه الخلافة بعهد من أبيه يزيد «لعنه الله» - أكَّد - على أن أباه هو القاتل، فقد جاء في تلك الخطبة:

---

(1) لعل الصحيح: «ولا أعلم».

(2) تاريخ اليعقوبي ج2 ص248 و249 وراجع: الكامل في التاريخ ج4 ص128.

«..إن من أعظم الأمور علينا علمنا بسوء مصرعه، وبئيس منقلبه، وقد قتل عترة رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم»، وأباح الحرم، وخرب الكعبة الخ..»[1].

3 - وقال يزيد «لعنه الله» للإمام السجاد «عليه السلام» حينما أدخل عليه: أنت ابن الذي قتله الله؟!

فقال «عليه السلام»: أنا علي، ابن من قتلته أنت.

ثم قرأ: **(وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا[2])**[3].

4 - وقالت له أيضاً: يا يزيد، حسبك من دمائنا..[4].

5 - وروى ابن أعثم: أن الإمام السجاد «عليه السلام» قال ليزيد «لعنه الله»: إنك لو تدري ما صنعت وما الذي ارتكبت، من أبي وأهل بيتي، وأخي وعمومتي، إذاً لهربت في الجبال، وفرشت الرماد، ودعوت بالويل والثبور، أن يكون رأس الحسين بن فاطمة، وعلي رضي الله عنه منصوباً على باب المدينة، وهو وديعة الله فيكم..[5].

6 - وقال «عليه السلام»، مخاطباً يزيد «لعنه الله»، في خطبته

---

(1) الصواعق المحرقة ج2 ص641.

(2) الآية 93 من سورة النساء.

(3) تذكرة الخواص ص63 عن الغزالي.

(4) مقاتل الطالبيين ص120.

(5) الفتوح لابن أعثم المجلد الثالث ج5 ص132.

الشهيرة بدمشق: محمد هذا جدي أم جدك؟!، فإن زعمت أنه جدك فقد كذبت، وكفرت. وإن زعمت أنه جدي فلِمَ قتلت عترته؟[1].

7 - وقالت له السيدة زينب «عليها السلام»، في خطبتها المعروفة: «وقد نكأت الفرحة، واستأصلت الشأفة، بإراقتك دماء ذرية محمد «صلى الله عليه وآله»، ونجوم الأرض من آل عبد المطلب»[2].

ب: رضا يزيد «لعنه الله» بقتل الإمام الحسين عليه السلام:

وحول رضا يزيد «لعنه الله» بقتل الإمام الحسين «عليه السلام» نقول:

إن من المستحسن أن نشير أولاً إلى موقف علماء أهل السنة من هذا الأمر، ثم نتكلم حول ما يرتبط برضاه «لعنه الله» بقتل سيد الشهداء «عليه السلام»، فلاحظ ما يلي:

إدانة علماء أهل السنة ليزيد «لعنه الله»:

لقد ردَّ هذا الأمر علماء أهل السنة أنفسهم، فضلاً عن غيرهم،

---

(1) الفتوح لابن أعثم المجلد الثالث ج5 ص133 ومقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص242.

(2) الخطبة في بلاغات النساء ص21 ومقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص64 وأعلام النساء ج2 ص504 واللهوف ص79 - 80 والحدائق الوردية ج1 ص129 - 131.

وكلماتهم كثيرة حول هذا الأمر:

فالجاحظ مثلاً قد قال عن لعن يزيد «لعنه الله»، بعد أن ذكر قتله الإمام الحسين «عليه السلام» وغير ذلك: «فالفاسق ملعون، ومن نهى عن شتم الملعون فملعون..»[1].

ويقول: «على أنهم مجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً متعمداً، أو متأولاً، فإذا كان القاتل سلطاناً جائراً، أو أميراً عاصياً، لم يستحلوا سبه، ولا خلعه، ولا نفيه ولا عيبه الخ..» [2].

ويقول: «على أنه ليس من استحق اسم الكفر بالقتل كمن استحقه برد السنة، وهدم الكعبة»[3].

وراجع ما قاله البرهان الحلبي، وعلي بن محمد الكياهراسي، والذهبي، والشيخ محمد عبده..[4]، وابن جرير، وغيرهم..

وقد حكم أحمد بن حنبل بكفر يزيد «لعنه الله»[5].

---

(1) آثار الجاحظ ص129 الرسالة الحادية عشرة في بني أمية.

(2) آثار الجاحظ ص30.

(3) آثار الجاحظ ص129 و130.

(4) السيرة الحلبية ج1 ص267، وتاريخ ابن خلكان (ط إيران) ج1 ص355 ترجمة الكياهراسي علي بن محمد، وعن سير أعلام النبلاء للذهبي، وعن الروض الباسم ج2 ص36 وعن تفسير المنار ج1 ص367 وج2 ص183 و185. وشذرات الذهب ج1 ص69.

(5) الإتحاف بحب الأشراف ص68 و 63. وراجع: البداية والنهاية (ط دار

وضرب عمر بن عبد العزيز الذي وصف يزيد بـ «**أمير المؤمنين**» عشرين سوطاً..[1].

وقال السيوطي: «لعن الله قاتله، وابن زياد، ومعه يزيد»[2].

وسئل ابن الجوزي عن لعن يزيد «لعنه الله»، فقال: قد أجاز أحمد لعنه، ونحن نقول: لا نحبه لما فعل بابن بنت نبينا، وحمله آل رسول الله سبايا إلى الشام على أقتاب الجمال..[3].

وراجع كلام الآلوسي حول ما فعله يزيد «لعنه الله» بعترة النبي «صلى الله عليه وآله»، فإنه كلام جيد.

وقد نقل عن البرزنجي في الإشاعة، وأبي يعلى، وابن الجوزي، والتفتازاني، والسيوطي، جواز لعن يزيد «لعنه الله»، فراجع[4].

وقال الذهبي: «كان ناصبياً غليظاً، يتناول المسكر، ويفعل

إحياء التراث العربي) ج8 ص245.

(1) الصواعق المحرقة ج2 ص633 و 634 و 642 وسير أعلام النبلاء ج4 ص40 وتاريخ الخلفاء (ط دار الفكر سنة 1394 هجري) ص194.

(2) تاريخ الخلفاء ص207.

(3) مرآة الزمان ج8 ص496 حوادث سنة 597. وراجع: الصواعق المحرقة ج2 ص634 و 635 وراجع: منهاج السنة ج4 ص565 - 573.

(4) روح المعاني ج26 ص72 و 73 وراجع: المنتظم لابن الجوزي ج5 ص342 و345 والصواعق المحرقة ج2 ص580 و 634 و 635.

المنكر، فتح دولته بقتل الحسين، وختمها بوقعة الحرة..»[1].

ويقول ابن خلدون عن قتل يزيد للإمام الحسين «عليه السلام»: «إن قتله من فعلاته المؤكدة لفسقه، والحسين فيها شهيد..»[2].

فهذا غيض من فيض، والحر تكفيه الإشارة..

سيرته «لعنه الله» تشهد عليه:

أما فيما يرتبط برضا يزيد «لعنه الله» بقتله «عليه السلام»، وسروره بذلك، فنقول:

قد صرح يزيد، «لعنه الله»، نفسه برضاه وبسروره بهذا الأمر، فقد قال للنعمان بن بشير: «الحمد لله الذي قتل الحسين»[3].

كما أن أفعاله «لعنه الله» تدل على هذا الرضا والسرور.. فقد قال السيوطي، وابن جرير: لما قتل الحسين سُرَّ يزيد بمقتله، وحسنت حال ابن زياد عنده، وزاده، ووصله، وسره ما فعل، ثم بعد ذلك ندم، فمقته المسلمون، وأبغضه الناس..[4].

وقال الجاحظ ما ملخصه: «المنكرات التي اقترفها يزيد، من قتل

---

(1) شذرات الذهب ج1 ص69.

(2) مقدمة ابن خلدون ص181 عند ذكره ولاية العهد.

(3) راجع: مقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص59.

(4) راجع: الكامل في التاريخ (ط دار صادر) ج4 ص87 وتاريخ الخلفاء (ط دار الفكر) ص195 وراجع: سير أعلام النبلاء ج3 ص317.

الحسين، وحمله بنات رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» سبايا، وقرعه ثنايا الحسين بالعود، وإخافته أهل المدينة، وهدم الكعبة، تدل على القسوة والغلظة، والنصب، وسوء الرأي، والحقد، والبغضاء، والنفاق، والخروج عن الإيمان الخ..»[1].

وقال التفتازاني: «الحق، إن رضا يزيد بقتل الحسين، واستبشاره بذلك، وإهانته أهل بيت النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلم» مما تواتر معناه، وإن كان تفاصيله آحاداً، فنحن لا نتوقف في شأنه، بل في إيمانه، لعنة الله عليه، وعلى أنصاره، وأعوانه..»[2].

وقال سبط الجوزي: إن الغزالي قال: «وادَّعوا: أن قتله كان غلطاً..

قال: وكيف يكون هذا، وحال الحسين لا يحتمل الغلط، لما جرى من قتاله، ومكاتبة يزيد إلى ابن زياد بسببه، وحثه على قتله، ومنعه من الماء، وقتله عطشاً، وحمل رأسه وأهله سبايا، عرايا، على أقتاب الجمال إليه، وقرع ثناه بالقضيب الخ..»[3].

وقال ابن الجوزي عن بيعة يزيد «لعنه الله»: «ظهرت منه

---

(1) آثار الجاحظ ص128 و129.

(2) راجع: شذرات الذهب ج1 ص68 و69 وشرح العقائد النسفية للتفتازاني ص188.

(3) تذكرة الخواص ص63 وراجع: الصواعق المحرقة ج2 ص631.

أمور كل منها يوجب فسخ ذلك العقد: من نهب المدينة، ورمي الكعبة بالمنجنيق، وقتل الحسين، وأهل بيته، وضربه على ثناياه بالقضيب، وحمل رأسه على خشبة..»[1].

وقال يزيد «لعنه الله» للإمام السجاد «عليه السلام»: «كيف رأيت صنع الله بأبيك يا علي بن الحسين..

وشاور من كان حاضراً في أمره، فأشاروا عليه بقتله..»[2]. فسكت..

وقد واجهت السيدة زينب «عليها السلام» يزيد «لعنه الله» بالتقريع من أجل ذلك..[3].

وقال للإمام السجاد «عليه السلام» أيضاً: «ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم..»[4].

---

(1) مقتل الحسين للمقرم ص11 عن الفروع ج3 ص548 باب قتل أهل البغي، ط المنار سنة 1345.

(2) إثبات الوصية ص143 وراجع: الفتوح لابن أعثم، المجلد الثالث ج5 ص130.

(3) بلاغات النساء لأحمد بن أبي طاهر ص21 ومقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص62 وأخبار الزينبات للعبيدلي ص86 واللهوف (ط سنة 1369 هـ) ص79.

(4) راجع: الكامل في التاريخ ج4 ص87 وتاريخ الطبري ج4 ص352 و 355 وتفسير القمي ج2 ص352 في تفسير الآية في سورة الشورى. وتذكرة الخواص

وقال يزيد «لعنه الله» للإمام السجاد «عليه السلام» أيضاً: أراد أبوك وجدك أن يكونا أميرين، فالحمد لله الذي أذلهما، وسفك دماءهما..[1].

ودعا يزيد «لعنه الله» برأس الإمام الحسين «عليه السلام»، وجعل يضرب، أو ينكت (والنكت هو: الضرب) ثغر الإمام الحسين «عليه السلام» بقضيب في يده..[2]، وجعل يقول: قد لقيت بغيك يا حسين..[3].

ص262 ومقاتل الطالبيين ص120 والإرشاد للمفيد ج2 ص120 وسير أعلام النبلاء ج3 ص320.

(1) الفتوح لابن أعثم المجلد الثالث ج5 ص131.

(2) مقتل الحسين للمقرم ص454 عن: الإتحاف بحب الأشراف ص23 والكامل في التاريخ (ط دار صادر) ج4 ص85 وتذكرة الخواص ص148 والصواعق المحرقة ج2 ص580 ونقل أيضاً عن: الفروع لابن مفلح ج3 ص549 وعن شرح مقامات الحريري للشربشي ج1 ص93. وراجع: مجمع الزوائد ج9 ص195 والفصول المهمة لابن الصباغ ص205 والخطط للمقريزي ج2 ص289 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج6 ص260 وراجع: المناقب لابن شهرآشوب (المطبعة الحيدرية) ج3 ص261 وسير أعلام النبلاء ج3 ص319 و320 و309.

(3) الكواكب الدرية للمناوي ج1 ص56.

جوائز يزيد «لعنه الله» لابن زياد:

ولما قتل ابن زياد الإمام الحسين «عليه السلام»، أوصله يزيد «لعنه الله» بألف ألف درهم جائزة..[1].

وقال لسلم بن زياد، أخي عبيد الله بن زياد، حينما قدم عليه بعد قتل الإمام الحسين «عليه السلام»: لقد وجبت محبتكم يا بني زياد على آل سفيان..[2].

وكتب يزيد «لعنه الله» بعد مقتل الإمام الحسين «عليه السلام»، إلى ابن زياد:

أما بعد، فإنك قد ارتفعت إلى غاية أنت فيها كما قال الأول:

رفعت فجاوزت السحاب وفوقه، فما لك إلا مرتقى الشمس مقعداً، أفد عليَّ لأجازيك على ما فعلت.

ولما جاء استقبله يزيد «لعنه الله»، وقبل ما بين عينيه، وأجلسه على سرير ملكه، وأدخله على نسائه.

وقال للمغني: غنِّ.

وللساقي: اسق.

---

(1) الفتوح لابن أعثم المجلد الثالث ج5 ص135.

(2) الفتوح لابن أعثم المجلد الثالث ج5 ص36 وينابيع المودة (ط دار الأسوة) ج3 ص31 والصراط السوي في مناقب آل النبي ص85.

ثم قال:

اسقني شربة أروي فؤادي ثم صل فاسق مثلها ابن زياد

موضع السر والأمانة عندي وعلى ثغر مغنمي وجهادي..

زاد ابن الجوزي:

قاتل الخارجي أعني حسيناً ومبيد الأعداء والحساد

وأوصله ألف ألف درهم، ومثلها لعمر بن سعد، وأطلق له خراج العراق سنة..[1].

كما أنه حين وافاه النبأ بمقتل الإمام الحسين «عليه السلام»، وكان في بستانه الخضرا، كبر تكبيرة عظيمة..[2].

وحين وصل السبايا إلى الشام «جمع يزيد من كان بحضرته من أهل الشام، ثم دخلوا عليه، فهنوه بالفتح..»[3].

وتقدم: أنه حين وضع رأس الإمام الحسين «عليه السلام»، جعل ينكت ثناياه بالقضيب وهو يقول:

---

(1) راجع: شرح الأخبار (ط جماعة المدرسين - قم - إيران) ج3 ص253 ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان ص106 وتذكرة الخواص ص290 وراجع: مروج الذهب ج3 ص67.

(2) تاريخ اليعقوبي ج2 ص222.

(3) البداية والنهاية (ط سنة 1966م) ج8 ص197. وراجع: سير أعلام النبلاء ج3 ص309.

أبى قومنا أن ينصفونا فأنصفت قواضب في أيماننا تقطر الدما

نفلق هاماً من رجال أعزة علينا وهم كانوا أعق وأظلما..

ثم صلب الرأس الشريف على باب القصر ثلاثة أيام..[1].

وفي نص آخر: نصبه بدمشق ثلاثة أيام، ثم وُضِعَ في خزائن السلاح..[2].

وفي نص آخر: أنه نصبه على باب مسجد دمشق..[3].

وفي نص آخر: نصبه في جامع دمشق، في المكان الذي نصب فيه رأس النبي يحيى بن زكريا «عليهما السلام»..[4].

ثم حبس السبايا في محبس لا يكنهم من حر ولا برد..[5].

ولعله نصبه في أكثر من موضع في الأيام المختلفة..

---

(1) راجع: الخطط للمقريزي ج2 ص289 والإتحاف بحب الأشراف ص23 ومقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص75 وسير أعلام النبلاء ج3 ص319.

(2) البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج8 ص222 وسير أعلام النبلاء ج3 ص319.

(3) الأمالي للصدوق (ط النجف الأشرف ـ سنة 1389 هـ) ص147.

(4) صبح الأعشى (ط المؤسسة المصرية العامة) ج4 ص97. ونقل عن تذهيب التهذيب ج1 ص157.

(5) الأمالي للصدوق ص148.

لو صحت مزاعمهم:

وبعد، فلو صح ما يزعمونه من أن يزيد «لعنه الله» لم يأمر ابن زياد بقتل الإمام الحسين «عليه السلام»، فقد كان من المفترض أن يقتص منه ـ أو ـ على الأقل ـ أن يحاسب ويعاقب ابن زياد، وعمر بن سعد، وشمر بن ذي الجوشن، وغيرهم ـ لعنهم الله ـ ممن شارك في قتل الإمام الحسين «عليه السلام»، ريحانة الرسول «صلى الله عليه وآله»، وسيد شباب أهل الجنة..

وكان عليه أيضاً: أن يعاقب عمرو بن سعيد الأشدق، الذي أمر صاحب شرطته على المدينة: عمرو بن الزبير بن العوام، بهدم دور بني هاشم في المدينة، ففعل، وبلغ منهم كل مبلغ، وهدم دار ابن مطيع..[1].

وكان عليه أن يستغني ـ على الأقل ـ عن خدمات ابن زياد، والأشدق، وغيرهما..

وكان عليه أن لا يرضى من سفيانية أهل دمشق بأن يستقبلوا السبايا بالدفوف، وبالفرح والسرور؟![2].

وبعد كل ما تقدم:

فما معنى محاولة هؤلاء تبرئة يزيد «لعنه الله» مما اقترفته يداه،

---

(1) راجع: الأغاني (ط ساسي) ج4 ص156.

(2) أمالي الصدوق ص100.

وادِّعاء: أنه لم يأمر بقتل الإمام الحسين «عليه السلام»، ولا رضي به، بل حاول أن يمنع من عودة القتال بين أهل الشام وأهل العراق؟!..

أنصار السفياني:

وبعد أن اتضح: أن هذا المنشور قد اعتمد في عرضه لما جرى للإمام الحسين «عليه السلام»، الرواية السفيانية اليزيدية الشاذة، التي أجمعت الدلائل والشواهد، والنصوص التاريخية على خلافها..

نقول:

ما كنا نظن أننا نعيش إلى اليوم الذي نحتاج فيه إلى إثبات أن يزيد «لعنه الله» هو الذي قتل الإمام الحسين «عليه السلام»، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..

وإن أخشى ما نخشاه هو: أن يكون هذا النوع من الطروحات التي تسعى لتبرئة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان «لعنه الله»، الذي ارتكب أعظم الجرائم وأفظعها في حق الدين - أن تكون من إرهاصات عودة السفيانية، وأن يكون هؤلاء المروِّجون لها من الموطئين لظهور السفياني في آخر الزمان..

ولعل ما يؤكد هذا المعنى: أن المنشور يسعى للنيل من شخص الإمام الحسين «عليه السلام»، سيد شباب أهل الجنة، والإمام المنصوص على إمامته من قبل الرسول «صلى الله عليه وآله» نفسه بقوله: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا.. وتصويره على أنه كان طالباً للدنيا. كما أشارت إليه الرواية المكذوبة عن ابن عمر..

وذلك توطئة للطعن في أصل الإمامة، الذي لم يزل يؤرِّق هؤلاء الناس، ويمثل الشوكة الجارحة في قلوبهم، والقذ المؤلم في عيونهم، والشجا المعترض في حلوقهم..

ابن تيمية المتجرئ على حرمات الله:

وأما كلام ابن تيمية، الذي ورد في المنشور.. فهو ظاهر في أنه يدافع عن يزيد «لعنه الله»، ويتهم الإمام الحسين «عليه السلام» بأنه لا عقل، أو لا دين له، والعياذ بالله، وذلك حين زعم: أنه أقدم على أمر ليس فيه مصلحة دين، ولا مصلحة دنيا..

فهل أصبح ابن تيمية المجسم، المتحامل على النبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته «عليهم السلام»، أعرف بالتكليف الشرعي من سيد شباب أهل الجنة؟!..

ثم إننا لا ندري كيف يكون الإمام الحسين «عليه السلام» سيداً لشبابها، وليس على وجه الأرض أحد يساميه أو يساويه، على حد تعبير ابن كثير الحنبلي[1]، ما دام أنه لا يعرف مصلحة الدين، ولا مصلحة الدنيا؟!

ويقدم على أمر «ما كان سليماً»، على حد تعبير ابن تيمية، و «قد أوجب الفساد»، على حد تعبير هذا المتعصب البعيد عن الأدب

---

(1) البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي - سنة 1413 هـ) ج8 ص162.

مع أهل بيت النبوة «عليهم السلام»؟!

أليس في ذلك تعذير ليزيد «لعنه الله»، ولابن زياد، ولشمر بن ذي الجوشن، ولعمر بن سعد، ولحرملة، و.. و..؟!

وانتهاك لحرمة ومقام الإمام الحسين «عليه السلام»، وتسفيه لرأيه، وتصويب أعدائه، أو على الأقل تهوين لجريمتهم؟!

ثم هو اعتراض على الله وعلى رسوله «صلى الله عليه وآله»، حين أعطيا الأوسمة للإمام الحسين «عليه السلام» دون يزيد القرود، والفهود، والخمور، والفجور؟!..

النصب وإيحاءاته:

ويلاحظ: أنه قد ورد التعبير في المنشور: أن الحر قال عن السيدة فاطمة الزهراء «عليها السلام»: إنها «**سيدة نساء العرب**»، مع أن الرواية تصرح بأنها:

سيدة نساء هذه الأمة..

وسيدة نساء العالمين..

وسيدة نساء أهل الجنة..[1].

---

(1) راجع: أسرار الأسماء لفاطمة الزهراء ص69 حتى ص83، فإنه قد ذكر طائفة كبيرة من النصوص عنه «صلى الله عليه وآله» عن مصادر كثيرة جداً من السنة والشيعة على حد سواء.

الفصل الثاني

اللطم على الإمام الحسين «عليه السلام»

قتل الإمام الحسين × وقتل الأنبياء عليهم السلام:

ثم ذكر المنشور ـ الذي يبدو أنه مأخوذ مما جاء في البداية والنهاية لابن كثير ـ: أن الأنبياء قتلوا، وكذلك قتل علي، وعمر، وعثمان. وهؤلاء كلهم أفضل من الحسين، ولذلك لا يجوز إذا جاء ذكرى الحسين اللطم الخ..

ثم استشهد بحديث: ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب..

ونقول:

إن هذا الكلام كله أيضاً غير دقيق، ولا صحيح.. ونلخص ما نرمي إليه ضمن النقاط التالية:

فظاعة جريمة يزيد «لعنه الله»:

بالنسبة إلى قولهم: «إن مقتل الحسين ليس هو بأعظم من قتل الأنبياء»..

نقول:

إنه غير صحيح، فإن قتل الإمام الحسين «عليه السلام» بهذه الصورة التي تم فيها، قد كان هو الأفظع والأبشع، والأعظم خطراً،

وذلك لأنه كان يهدف إلى اغتيال جهود جميع الأنبياء كلهم، وذلك بالقضاء على دين الإسلام، الذي جاء به خاتم الرسل «صلى الله عليه وآله»، الذي هو الدين الأتم والأكمل، ونبيه هو الأشرف والأفضل من كل ما ومن خلق الله.. والذي هو ثمرة جهود، وتضحيات جميع الأنبياء والأوصياء والصالحين، من النبي آدم «عليه السلام» إلى النبي الخاتم «صلى الله عليه وآله»..

أوصياء نبينا أفضل:

وأما بالنسبة لتفضيل الأنبياء على الإمام الحسين «عليه السلام»، فإننا نقول:

إن أوصياء نبينا الأعظم «صلى الله عليه وآله» أفضل، وأشرف من سائر الأوصياء، بل هم أفضل من كل من عدا نبينا «صلى الله عليه وآله»، كما تدل عليه النصوص الكثيرة التي أثبتت أن آدم، ونوحاً، وإبراهيم، ويونس، وغيرهم من الأنبياء «عليهم السلام» قد توسلوا إلى الله بهم، وطلبوا الفرج والغوث من الله بواسطتهم..

وإذا كان الأمر كذلك، فلا تصل النوبة إلى الحديث عن كونهم أفضل من عمر بن الخطاب، ومن عثمان بن عفان، فكيف إذا كان هؤلاء قد اعتدوا على بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله» أيضاً بالضرب، وأسقطوا جنينها.. حتى ماتت واجدة على أبي بكر وعمر، كما صرح به البخاري وغيره..

وكيف إذا كان الصحابة والتابعون قد نقموا على عثمان، حتى

قتل بحضرتهم، وبمشاركة منهم..

فهل يصح بعد هذا المقايسة بين هؤلاء وبين الإمام الحسين «عليه السلام»؟ فضلاً عن السعي لتفضيلهم عليه؟!

اللطم على الإمام الحسين × مطلوب لله تعالى:

أما ما ادَّعاه المنشور، من أنه لا يجوز إذا جاءت ذكرى الإمام الحسين «عليه السلام» اللطم وما شابه.. فهو غير صحيح أيضاً، بل هو مستحب، ومطلوب ومحبوب لله تعالى، خصوصاً، إذا كان فيه إدانة للباطل، وتأييد للحق، وتربية للنفوس على مقت الظلم ورفضه، والبراءة من الظالمين والمفسدين. ونحن نكتفي في هذا السياق بالتذكير بما يلي:

أيهما أعظم؟!:

هل لطم الصدور والخدود أعظم؟!

أم البكاء حتى العمى الحقيقي أعظم؟!

فإن القرآن قد صرح: بأن النبي يعقوب «عليه السلام» قد بكى على ولده النبي يوسف «عليه السلام» ـ الذي كان حياً ـ حتى ابيضت عيناه من الحزن، بل هو قد كاد أن يهلك من ذلك، قال تعالى: **(وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ * قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ**

الْهَالِكِينَ)[1].

حديث: لطم الخدود، لا يدل:

بالنسبة لحديث: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية».. **نقول:**

إنه لا بد أن يكون ناظراً إلى من يفعل ذلك استعظاماً، واعتراضاً على قضاء الله، لمجرد موت عزيز له..

وقد ألمح العسقلاني، والقاري، والكرماني، والقسطلاني، والمناوي إلى ذلك، فقد ذكروا أن:

«السبب فيه (أي في هذا النهي): ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء»[2]. أو نحو ذلك..

والدليل على ذلك:

أولاً: إنه «صلى الله عليه وآله» قال: ليس منا من لطم الخدود الخ.. مع أن الذي يلطم صدره وخده في المصاب، أو يشق جيبه، لا يخرج من الدين، فلا يصح أن يقال: ليس منا..

أما إذا فعل ذلك اعتراضاً على الله سبحانه، كما ربما يصدر من

---

(1) الآيتان 84 و 85 من سورة يوسف.

(2) فتح الباري (ط دار الريان للتراث) ج3 ص195 وشرح الكرماني على البخاري ج7 ص88 وإرشاد الساري ج2 ص406 وعمدة القاري ج8 ص87.

بعض ضعفاء الإيمان، فإنه لا يكون من أهل الإيمان حقيقة، لأن المؤمن لا يعترض على ربه.. وينطبق عليه مضمون هذا الحديث بصورة حقيقية..

ثانياً: إن مما يدل على ذلك أيضاً ذيل الحديث، أعني قوله: ودعا بدعوى الجاهلية.. فإن من يدعو بدعوى الجاهلية، ويعود إلى التزام رسومها، ويترك ما يدعوه إليه الإسلام، لا يكون من أهل الإيمان، والإسلام..

وبذلك يظهر: أنه لا مجال للتأويلات الباردة التي يحاولون المصير إليها، والسعي إلى حمل قوله «صلى الله عليه وآله»: ليس منا.. على المجاز، فراجع..[1].

1 - وقد قال الكرماني: «إلا أن يفسر دعوى الجاهلية بما يوجب الكفر، نحو تحليل الحرام، أو عدم التسليم لقضاء الله، فحينئذ يكون النفي حقيقة»[2].

وقال المناوي: «وهو يدل على عدم الرضى، وسببه ما تضمنه من عدم الرضا بالقضاء»[3].

فهذا الحديث ليس ناظر إلى ما هو من قبيل اللطم في عاشوراء

---

(1) فتح الباري ج3 ص195.

(2) شرح الكرماني على البخاري ج7 ص88 وعمدة القاري ج8 ص87 .

(3) فيض القدير شرح الجامع الصغير ج5 ص493.

الذي هو لأجل إعزاز الدين، وإظهار الحب لأهل بيت النبوة «عليهم السلام»، وإحياء شعائر الله تعالى..

2 - وقد روى الخوارزمي: أن دعبلاً أنشد الإمام علي بن موسى الرضا «عليه السلام» قصيدته التائية، ومنها قوله:

أفاطم لو خلت الحسين مجدلاً وقد مات عطشاناً بشط فرات

إذن للطمت الخد فاطم عنده وأجريت دمع العين في الوجنات

فلم يعترض عليه الإمام «عليه السلام»، ولو بأن يقول له: إن أمنا فاطمة «عليها السلام» لا تفعل ذلك، لأنه حرام.. بل هو «عليه السلام» قد بكى وأعطى الشاعر جائزة، وأقره على ما قال..[1].

والإمام الرضا «عليه السلام» لا يمكن أن يخفى عليه مثل هذا الحكم الشرعي، في أمر هو محل ابتلاء الناس.. ولا بد أن يكون الناس قد بدأوا بممارسته منذ الأيام الأولى لوقوع الفاجعة..

ويشير إلى ذلك: ما ورد في النص التالي:

3 - لما مروا بالسبايا على الإمام الحسين «عليه السلام» وأصحابه صاحت النساء، ولطمن وجوههن، وصاحت زينب «عليها

---

(1) مقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص131 والبحار ج49 ص237 و 239 - 252 والغدير للعلامة الأميني، وغير ذلك.

السلام»: يا محمداه..[1].

ولم يعترض عليهن الإمام السجاد «عليه السلام»، ولم نسمع أن أحداً من الأمة قد خطَّأهن في ذلك..

4 - وحين ارتجز الإمام الحسين «عليه السلام» في كربلاء:

يـا دهـر أف لك مـن خليل كم لك في الإشراق والأصيـل

سمعته السيدة زينب «عليها السلام»، فشقت ثوبها، ولطمت وجهها، وخرجت حاسرة تنادي: وا ثكلاه، وا حزناه، الخ..[2].

5 - ومما يدل على عدم حرمة اللطم في موت الأنبياء، والأوصياء، وأبناء الأنبياء، خصوصاً الذين ليس على الأرض أحد يساميهم، أو يساويهم، ما رواه أحمد وغيره، وهو: عبد الله، عن أبيه، عن يعقوب، عن أبيه، عن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه عباد، قال:

سمعت عائشة تقول: مات رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» بين سحري ونحري، وفي دولتي، لم أظلم فيه أحداً، فمن

---

(1) مقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص39 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج8 ص210.

(2) مقاتل الطالبيين ص113 وراجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج4 ص319 وتاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج2 ص244 والإرشاد للمفيد ج2 ص94 والكامل لابن الأثير ج4 ص59.

سفهي، وحداثة سني، أن رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» قبض وهو في حجري، ثم وضعت رأسه على وسادة، وقمت ألتدم مع النساء، وأضرب وجهي[1].

قال محمد سليم أسد عن هذا الحديث بهذا الإسناد: وهذا إسناد صحيح..[2].

ورواه أبو يعلى، عن جعفر بن مهران، عن عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه.

وقال محمد سليم أسد: إسناده حسن، من أجل جعفر[3].

وروي أيضاً عن سعيد بن المسيب مثل ذلك[4].

ونحن إنما نستدل على هؤلاء بما عندهم، وفي كتبهم على قاعدة: «ألزموا هم بما ألزموا به أنفسهم».

6 - إن مجرد أن يضرب الإنسان نفسه لمصيبة تحل به، ليس حراماً، فقد روى أحمد، عن روح، عن محمد بن أبي حفصة، عن ابن شهاب، عن محمد بن عبد الرحمان، عن أبي هريرة: أن أعرابياً جاء

---

(1) مسند أحمد ج6 ص274.

(2) مسند أبي يعلى ج8 ص63 هامش.

(3) المصدر السابق متناً وهامشاً.

(4) مسند أحمد ج2 ص516 ونصب الراية للزيعلي (ط دار الحديث ـ القاهرة) ج3 ص15 عن الموطأ، وعن الدارقطني، والكتب الستة.

يلطم وجهه، وينتف شعره، ويقول: ما أراني إلا قد هلكت.

فقال له رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم»: وما أهلكك؟!

قال: أصبت أهلي في رمضان!

قال «صلى الله عليه [وآله] وسلم»: تستطيع أن تعتق رقبة الخ..[1].

حيث يلاحظ: أن النبي لم يعترض عليه، ولم ينهه عما يفعله بنفسه..

7 ـ كما أن ابن عباس يروي لنا قضية طلاق النبي لنسائه، وفي حديثه: قال عمر: فدخلت على حفصة، وهي قائمة تلتدم، ونساء النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلم» قائمات يلتدمن.

فقلت لها: أطلقك رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» الخ..[2].

ابن أبي أوفى، فهم خطأ!:

وأما ما رواه أحمد، عن علي، عن عاصم، عن الهجري: أن عبد الله بن أبي أوفى كان في جنازة ابنته، فسمع امرأة تلتدم.

---

(1) مسند أحمد ج2 ص516.

(2) كنز العمال ج2 ص534 عن ابن مردويه.

وقال مرة: ترثي.

فقال: مه، ألم أنهكن عن هذا؟!

إن رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» كان ينهى عن المراثي، لتفض إحداكن من عبرتها ما شاءت..[1].

أما هذه الرواية، فإن سياق الكلام يشير إلى: أن الحديث إنما هو عن المراثي، الذي كان شائعاً في تلك الأيام، حيث إن النساء كن ينحن بالباطل، ويذكرن في نوحهن أموراً لا حقيقة لها.. وينسبنها للميت، وقد ورد النهي الأكيد عن ذلك..

وهذا هو الأنسب بقول ابن أبي أوفى: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كان ينهى عن المراثي، وتكون كلمة «**تلتدم**» خطأ، وهي من تصرفات الرواة..

وحتى لو كانت رواية تلتدم هي الأصح، فإن النهي عن المراثي لا يستلزم النهي عن اللدم واللطم..

ولعل ابن أبي أوفى قد فهم ذلك خطأ..

أو أنه أراد أن يساير الجو الضاغط، والسياسة المتبعة منذ منع عمر بن الخطاب، وأبو بكر، السيدة فاطمة الزهراء «عليها السلام» من البكاء على ما أصابها، بمجرد وفاة أبيها «صلى الله عليه وآله». حيث صارت السياسة تقضي بالمنع من البكاء على الميت مدة من

---

(1) مسند أحمد ج4 ص383.

الزمن.. كما هو مذكور في كتابنا **(الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»)**، وذلك حين الحديث عن شهداء غزوة أحد، وبكاء النبي «صلى الله عليه وآله» على عمه حمزة «عليه السلام».. فراجع..

ما ورد عن أهل البيت ^ هو الحجة:

وأخيراً نقول:

إنه حتى لو لم يكن أهل السنة قد ذكروا ذلك وسواه في مصادرهم، فإن ما روي عن أهل البيت «عليهم السلام»، من طرق شيعتهم الأبرار كاف في إثبات جواز، بل رجحان ما يقومون به في مناسبة ذكرى استشهاد الإمام الحسين «عليه السلام»، من لطم وبكاء..[1]. وهو الحجة لهم..

وإنما هم يذكرون ما روي من طرق سائر الفرق، انطلاقاً من قاعدة: «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم»..

ويدل على صحة مسلك الشيعة الإمامية في ذلك، حديث الثقلين الذي اعتبر أهل بيت النبي «صلى الله عليه وآله»، والقرآن، الحجة على أهل الدنيا إلى يوم القيامة، وأوجب على الأمة التمسك بهما إلى يوم القيامة..[2].

---

(1) راجع كتابنا: «مراسم عاشوراء».

(2) راجع حديث الثقلين للشيخ قوام الدين الوشنوي للإطلاع على بعض

ويدل على ذلك أيضاً: حديث: مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى..[1].

ولأجل ذلك، ولأجل أن أصول المناظرة تفرض ذلك، نقول:

إنه ليس من حق الآخرين أن يستدلوا على الشيعة بما ليس في كتب الشيعة.. بل اللازم هو: أن يبحثوا معهم أولاً موضوع الإمامة، ودلالات حديث الثقلين وغيره، فإذا ظهر الحق فيها، فإن على الجميع أن يلتزم به، وبما يقتضيه..

وأما الإحتجاج بروايات سفيانية، على من لا يؤمن بنهج آل أبي سفيان، فهو ظلم قبيح، وجبرية ظاهرة الفظاظة والغلظة، أعاذنا الله منها ومن شرورها..

لماذا المأتم للحسين دون علي ؟!:

بقي أن نشير إلى السؤال الذي ورد في المنشور، من أنه لماذا لا يفعل الشيعة في مناسبة قتل الإمام علي «عليه السلام»، أو يحيى بن زكريا كفعلهم في عاشوراء؟!..

مصادر هذا الحديث الشريف.

(1) راجع: المعجم الصغير للطبراني ج1 ص139 وج2 ص22 والمعجم الأوسط ج4 ص10 والمعجم الكبير ج3 ص246 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج12 ص298 وتفسير ابن كثير ج4 ص123 وينابيع المودة ج1 ص94 وج2 ص327 و443.

ولماذا لا يفعل السنة مثل ذلك في مناسبة قتل عمر بن الخطاب، أو عثمان؟!..

ونقول:

أولاً: إن الشيعة يحيون مناسبة ذكرى استشهاد الإمام علي «عليه السلام»، ويلطمون صدورهم فيها أيضاً..

ثانياً: إن هناك فرقاً بين ما جرى للإمام علي «عليه السلام»، وبين ما جرى للإمام الحسين «عليه السلام» في كربلاء، فإن الإمام علياً «عليه السلام» قتله شخص، أنكرت عليه ذلك الأمة بأسرها، وأعلنت بالبراءة منه ومن فعله.. ولم تلتزم بتبرئته، ولم ترتض نهجه، ولا خطأت الإمام علياً «عليه السلام»، ولا شككت فيه..

ولكن الذي قتل الإمام الحسين «عليه السلام»، هو من يضع نفسه في موقع الرسول «صلى الله عليه وآله»، ويسعى أتباع السفياني والسفيانية باسم العلم والدين، ليس فقط لتبرئته من دم الإمام الحسين «عليه السلام»، بل هم قد تعدوا ذلك إلى محاولات التلويح والتصريح بإدانة الإمام الحسين «عليه السلام» نفسه، واعتباره هو الباغي والطالب للدنيا، والذي لا يعرف المصالح من المفاسد.. و.. و.. كما تقدم..

وليتمكنوا بذلك من إسقاط الإمامة بإسقاط الإمام، رغم الإعتراف بأنه ليس على وجه الأرض أحد يساويه، أو يساميه..

ثالثاً: إن النبي «صلى الله عليه وآله»، قد أقام للإمام الحسين

«عليه السلام» المآتم، وعقد له مجالس البكاء، ولم يفعل ذلك بالنسبة للإمام علي «عليه السلام»، ولا بالنسبة للنبي يحيى بن زكريا «عليهما السلام».. فراجع: كتاب «**سيرتنا وسنتنا**» للعلامة الإميني للإطلاع على جانب من النصوص والمصادر..

لماذا لا يقام المأتم لعمر بن الخطاب، وعثمان؟!:

وأما لماذا لا يقيم أهل السنة مأتماً لعمر وعثمان، فإننا نقول في جوابه:

أولاً: أما عمر بن الخطاب، فإن قاتله رجل يزعم البعض أنه مجوسي ـ وإن كنا نحن نشك في صحة هذا الإدعاء ـ لأنه رأى نفسه في موقع المظلوم.

والمطالب بإقامة العزاء لعمر إنما هم أهل السنة، فلعل سبب إحجامهم عن هذا هو: حتى لا تنكشف أمور لا يحبون كشفها!!

ثانياً: أما عثمان، فإنه قد قتل برضى من الصحابة، وبمشاركة منهم، فإقامة الذكرى له سوف تكشف أيضاً، أموراً يحرص محبوه على التستر عليها، وعلى أن ينساها الناس..

ثالثاً: لعل أهل السنة لا يقيمون العزاء لعثمان، لأنهم ملتزمون بحرمة إقامة مثل هذه الشعائر، لأنهم فهموا بعض الأحاديث خطأ، كما أوضحناه، أو لأنهم ملتزمون بسياسات خلفائهم.. حسبما أشرنا إليه..

الفصل الثالث

عاشوراء.. عيد أم مأتم

عاشوراء.. عيد الشامتين بأهل البيت ^:

وإذا أردنا أن نسلّم بما يقال: من أنّ عمل السلف حجة، وإن لم يكن المعصوم داخلا فيهم.

وإذا فرضنا صحة قولهم: إن عصر الصحابة والتابعين هو العصر الذي تنعقد فيه الإجماعات، وتصير حجة، وتشريعاً متّبعاً..

وإذا كان الإجماع معصوماً ونبوّة بعد نبوّة، حسبما يدَّعون..[1].

وإذا كان يحلّ لمسلم أن يدَّعي وجود نبوّة بعد نبوّة خاتم النبيّين، خلافاً لنص القرآن الكريم: **(مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)**..[2].

وإذا كان يجوز عند هؤلاء اطّراح القرآن، وكل ما قاله النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، لمجرد أنه انعقد الإجماع بعد عصر

---

(1) راجع: المنتظم لابن الجوزي ج9 ص210 والإلمام ج6 ص123 والأحكام في أصول الأحكام ج1 ص204 و205.

(2) الآية 40 من سورة الأحزاب.

النبي على خلافهما، مع التصريح بأن الأمة معصومة..[1].

إذا جاز كل ذلك.. جاز أن يقال لهؤلاء: لقد سُبَّ أمير المؤمنين «عليه السلام» على ألوف المنابر في جميع أقطار العالم الإسلامي، من قبل وعّاظ السلاطين، طيلة عشرات السنين. وشارك في ذلك العديد بل العشرات من الصحابة..

فهل يجوِّز هؤلاء العودة إلى سببه، وهل يعتبرون ذلك شريعة مرضية لله ولرسوله؟!

كما أن بني أميّة وكلّ أتباعهم، ومن كان تحت سيطرتهم، وكذلك بنو أيّوب، ولمدة عشرات السنين، قد اتخذوا يوم عاشوراء عيداً، وأوّل من فعل ذلك الحجاج، برضا وبمرأى ومسمع من الخليفة عبد الملك بن مروان، وبمرأى ومسمع من بقايا الصحابة، وجميع التابعين.

ولم نجد اعتراضاً من أحدٍ منهم، ولا من أيّ من علماء الأمة، وصلحائها ـ باستثناء أهل البيت «عليهم السلام» الذين كانوا يعملون بمبدأ التقية آنئذٍ ـ لا في تلك الفترة في عهد الأمويين، ولا في زمان

---

(1) راجع: تهذيب الأسماء ج1 ص42 وراجع: الإلمام ج6 ص123 والباعث الحثيث ص35 وشرح النووي على صحيح مسلم (بهامش إرشاد الساري) ج1 ص28 ونهاية السول ج3 ص325 وسلم الوصول ج3 ص326 وعلوم الحديث لابن الصلاح ص24 وإرشاد الفحول ص82 و 80 والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج4 ص188 و 189.

بني أيوب وبعده.

ثم إنهم يؤكدون لزوم السرور في هذا اليوم بما يروونه من حوادث عظيمة، اتفق وقوعها فيه، من قبيل: توبة الله فيه على آدم، واستواء السفينة على الجودي، وإنجاء النبي إبراهيم «عليه السلام» من النار وفداء الذبيح بالكبش، ونحو ذلك..[1].

ويا ليتهم اكتفوا بذلك، بل لقد تعدّوا ذلك إلى الإفتاء بحرمة لعن يزيد «لعنه الله»، وعدم جواز تكفيره، وقالوا: إنّه من جملة المؤمنين[2].

بل لقد قال ابن الصلاح: «وأما سب يزيد ولعنه، فليس ذلك من شأن المؤمنين، وإن صح أنه قتله أو أمر بقتله..»[3]. زاعمين: أنه يجوز لعن قتلة الأنبياء، ومن علم موته على الكفر..

---

(1) راجع على سبيل المثال: عجائب المخلوقات (بهامش حياة الحيوان) ج1 ص114 والصواعق المحرقة ج2 ص535.

(2) الصواعق المحرقة ج2 ص639 وإحياء علوم الدين ج3 ص125 وقيد الشريد ص61 عن جمال الدين الأردبيلي، وراجع ص63 و 70 و 80 وراجع: العواصم من القواصم ص232 و 233 وهوامشه، لترى دفاعهم المستميت عن يزيد لعنه الله تعالى. وراجع: البداية والنهاية ج8. وذكر في كتاب: يزيد بن معاوية الخليفة المفترى عليه طائفة من هؤلاء، فراجع ص124 وغير ذلك..

(3) الصواعق المحرقة ج2 ص639 وقيد الشريد ص59.

وتقدمت بعض محاولاتهم في الدفاع عنه..

كما أن الجمهور قد خالفوا في جواز لعنه بالتعيين[1]..

وقال عبد الغني سرور المقدسي: «إنما يمنع من التعرض للوقوع فيه، خوفاً من التسلق إلى أبيه، وشكّاً لباب الفتنة[2].

بل قال الشبراوي الشافعي، عن الغزالي، وابن العربي: «فإنّ كلاهما قد بالغ في تحريم سبّه ولعنه، لكن كلاهما مردود..»[3].

تحريم رواية المقتل:

ثم زادوا في الطنبور نغمة، فقالوا: «يحرم على الواعظ وغيره رواية مقتل الحسين، وحكاياته»..

قال ذلك الغزالي وغيره[4].

وليس ذلك ببعيد على من لا يرى بأساً بالسكوت حتى عن لعن إبليس، كما عن ابن أبي شريف، بل قال الرملي: «ينبغي لنا أن لا نلعنه»[5].

---

(1) الإتحاف بحب الأشراف ص62 والصواعق المحرقة ج2 ص638.

(2) قيد الشريد ص70.

(3) الإتحاف بحب الأشراف ص68.

(4) الصواعق المحرقة ج2 ص640 وأغاليط المؤرخين ص131 وقيد الشريد ص61.

(5) الإتحاف بحب الأشراف ص67 68 وإحياء العلوم ج3 ص125 و 126.

وقال الغزالي: «بل ولو لم يعلن إبليس طول عمره، مع جواز اللعن عليه، لا يقال له يوم القيامة: لم لا تلعن إبليس».

وقال: «وأما الترحم عليه (أي على يزيد) فجائز، بل مستحب، وهو داخل في قولنا: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، فإنه كان مؤمناً»[1].

تحريم التحزن والتفجع في عاشوراء:

أما تحريم التحزّن والتجمع في يوم عاشوراء..[2] فلعله أهون تلكم الشرور، بعد أن كانوا وما زالوا يهاجمون مجالس عزاء الإمام الحسين «عليه السلام»، ويقتلون من يقدرون عليه من المشاركين فيها، بل ويحرقون المساجد، ويفعلون الأفاعيل في سبيل ذلك..[3].

وتلك هي تطبيقات ذلك في الباكستان، وفي غيرها من البلاد، ماثلة للعيان، يراها ويسمع الناس بها في كل عام..

---

(1) إحياء العلوم ج3 ص126 فما بعدها، وقيد الشريد ص57.

(2) إقتضاء الصراط المستقيم ص299 و 300 ونظم درر السمطين ص228.

(3) راجع كتابنا: صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد وراجع: المنتظم، وشذرات الذهب، والكامل لابن الأثير، والبداية والنهاية، وهم يتحدثون عن الفتن في بغداد بين أهل السنّة والرافضة في مطلع كل عام، بمناسبة عاشوراء.

المزيد من الشواهد!!:

ومن أجل التأكيد على حقيقة اعتبارهم عاشوراء عيداً، التي ألمحنا إليها فيما سبق، نزيد في توضيح ذلك من خلال إيراد النصوص التالية:

قال زكريا القزويني: «زعم بنو أمية أنهم اتخذوه عيداً، فتزيّنوا فيه، وأقاموا الضيافات.

والشيعة اتخذوه يوم عزاء، ينوحون فيه، ويجتنبون الزينة.

وأهل السنّة يزعمون: «أن الاكتحال في هذا اليوم مانع من الرمد في تلك السنة»[1].

«ومن اغتسل فيه لم يمرض ذلك العام، ومن وسّع على عياله وسّع الله عليه سائر سنته»[2].

وقال عن شهر صفر: «اليوم الأول منه عيد بني أمية، أدخلت

---

(1) عجائب المخلوقات (بهامش حياة الحيوان) ج1 ص115 ونظم درر السمطين ص230 والصواعق المحرقة ج2 ص534 والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج1 ص138.

(2) نظم درر السمطين ص230 والصواعق المحرقة ج2 ص535 و 536 وراجع: المعجم الكبير ج10 ص94 والكامل لابن عدي ج5 ص211 والعلل المتناهية ج2 ص62 و63 والضعفاء للعقيلي ج4 ص65 ومعجم الزوائد ج3 ص89 وغير ذلك كثير..

فيه رأس الحسين رضي الله عنه بدمشق»[1].

وقال البيروني، بعد ذكر ما جرى على الإمام الحسين «عليه السلام» يوم عاشوراء:

«فأمّا بنو أمية، فقد لبسوا فيه ما تجدّد، وتزيّنوا، واكتحلوا، وعيّدوا، وأقاموا الولائم والضيافات، وأطعموا الحلاوات والطيّبات، وجرى الرسم في العامّة على ذلك أيّام ملكهم، وبقي فيهم بعد زواله عنهم.

وأمّا الشيعة، فإنّهم ينوحون ويبكون، أسفا لقتل سيد الشهداء فيه»[2].

ويقول المقريزي: «..فلمّا زالت الدولة اتخذ الملوك من بني أيّوب يوم عاشوراء يوم سرور، يوسّعون فيه على عيالهم، وينبسطون في المطاعم، ويتّخذون الأواني الجديدة، ويكتحلون، ويدخلون الحمام، جرياً على عادة أهل الشام، التي سنها الحجّاج في أيّام عبد الملك بن مروان، ليرغموا به آناف شيعة علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، الذين يتخذون يوم عاشوراء يوم عزاء وحزن على الحسين بن علي، لأنه قتل فيه..».

---

(1) نظم درر السمطين ص230.

(2) الكنى والألقاب ج1 ص431، وراجع: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج1 ص137 والآثار الباقية للبيروني (ط أوربا) ص329.

وقال: «وقد أدركنا بقايا مما عمله بنو أيّوب، من اتخاذ عاشوراء يوم سرور وتبسط»[1].

أمّا ابن حجر الهيثمى والزرندي، فقد أشارا إلى هذا الأمر في معرض نهيهما عن الندب، والنياحة، والحزن يوم عاشوراء، الذي هو من بدع الرافضة بزعمهما، ثم أشار إلى ما يقابل ذلك، فنهيا عن العمل ببدع الناصبة، «المتعصبين على أهل البيت»، أو الجهّال، المقابلين الفاسد بالفاسد، والبدعة بالبدعة، والشر بالشر، من إظهار غاية الفرح، واتخاذه عيداً، وإظهار الزينة فيه، كالخضاب، والإكتحال، ولبس جديد الثياب، وتوسيع النفقات، وطبخ الأطعمة والحبوب الخارجة عن العادات، واعتقادهم: أن ذلك من السنة والمعتاد..»[2].

هذا.. وقد ورد في زيارة عاشوراء المروية عن الإمام الباقر «عليه السلام» قوله: «اللهم، إن هذا يوم تبرّكت به بنو أمية، وابن آكلة الأكباد»[3].

وحتى ابن تيمية، وهو المتعصب المتحامل على أهل البيت

---

(1) الخطط والآثار ج1 ص490 ، والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج1 ص138 عنه.

(2) الصواعق المحرقة ج2 ص534 ونظم درر السمطين ص228 و 229 و 230.

(3) مصابيح الجنان ص291.

«عليهم السلام» وشيعتهم، لم يستطع أن يظهر الرضا بهذا الأمر، فهو يقول:

«..وإظهار الفرح والسرور يوم عاشوراء، وتوسيع النفقات فيه هو من البدع المحدثة، المقابلة للرافضة»[1].

التزلّف الوقح:

وأضاف ابن تيمية إلى عبارته الآنفة الذكر قوله:

«..وقد وضعت في ذلك أحاديث مكذوبة في فضائل ما يصنع فيه، من الاغتسال والاكتحال الخ..»[2]..

وقال: «..وأحدث فيه بعض الناس أشياء، مستندة إلى أحاديث موضوعة، لا أصل لها، مثل فضل الاغتسال فيه، أو التكحل، أو المصافحة.

وهذه الأشياء ونحوها من الأمور المبتدعة، كلها مكروهة، وإنما المستحب صومه.

وقد روي في التوسع على العيال آثار معروفة، أعلى ما فيها حديث إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: «بلغنا، أنه من وسّع على أهله يوم عاشوراء، وسّع الله عليه سائر سنته». رواه ابن عيينة.

---

(1) إقتضاء الصراط المستقيم ص301.

(2) إقتضاء الصراط المستقيم ص301. وراجع: نظم درر السمطين ص230.

وهذا بلاغ منقطع، لا يعرف قائله.

والأشبه أن هذا وضع لما ظهرت العصبية بين الناصبة والرافضة، فإن هؤلاء عدّوا يوم عاشوراء مأتماً، فوضع أولئك فيه آثاراً، تقتضي التوسّع فيه، واتخاذه عيداً»[1].

ونقول:

قد عرفت أن صومه مكذوب أيضاً.

بل لقد بلغ بهم الأمر: أن رووا عن ابن عباس في تفسير آية: **(مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ)**..

أنه قال: «يوم الزينة يوم عاشوراء»[2].

وعن ابن عمر، عنه «صلى الله عليه وآله»: «من صام يوم الزينة أدرك ما فاته من صيام تلك السنة، ومن تصدّق يومئذ بصدقة، أدرك ما فاته من صدقة تلك السنة» يعني يوم عاشوراء[3].

---

(1) إقتضاء الصراط المستقيم ص300، وللإطلاع على بعض هذه الأحاديث راجع: نوادر الأصول ص246 و السيرة الحلبية ج2 ص134 واللآلئ المصنوعة ج1 ص108 - 116 وتذكرة الموضوعات ص118 ونظم درر السمطين ص230.

(2) الدر المنثور ج4 ص303 عن: سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر. وراجع: عجائب المخلوقات (بهامش حياة الحيوان) ج1 ص114.

(3) الدر المنثور ج4 ص303 عن ابن المنذر.

بل تقدم أن أهل السنّة يزعمون: «أن الاكتحال في هذا اليوم مانع من الرمد في تلك السنة»..

أما ابن الحاج.. فذكر عن يوم عاشوراء: «أنه يستحب التوسعة فيه على الأهل والأقارب، اليتامى، والمساكين، وزيادة النفقة والصدقة مندوب إليها، بحيث لا يجهل ذلك»[1].

وبعد أن ذكر أشياء تفعل في هذا اليوم لم تعرف عن السلف، كذبح الدجاج وطبخ الحبوب، وزيارة القبور، ودخول النساء الجامع العتيق بمصر، وهن في حال الزينة الحسنة، والتحلي، والتبرج للرجال، وكشف بعض أبدانهن، ويقمن فيه من أول النهار إلى الزوال، بعد أن ذكر ذلك، قال:

«ومن البدع أيضاً محرهن فيه الكتان، وتسريحه، وغزله، وتبييضه في ذلك اليوم بعينه، ويشلنه ليخطن به الكفن. ويزعمن أن منكراً ونكيراً لا يأتيان من كفنها مخيط بذلك الغزل»..

إلى أن قال:

«ومما أحدثوه فيه من البدع: البخور، فمن لم يشتره منهم في ذلك اليوم، ويتبخّر به، فكأنه ارتكب أمراً عظيماً، وكونه سنّة عندهن، لابدّ من فعلها، وادخارهن له طول السنة، يتبركن به، ويتبخرن إلى أن يأتي مثله يوم عاشوراء الثاني.

---

(1) المدخل لابن الحاج ج1 ص289.

ويزعمون أنه إذا بخر به المسجون خرج من سجنه، وأنه يبرئ من العين، والنظرة، والمصاب والموعوك الخ..»[1].

نعم، هذه هي أقاويلهم وتلك هي أفاعيلهم في يوم مصاب الرسول «صلى الله عليه وآله» بولده الإمام الحسين «عليه السلام»، فاضحك من ذلك، أو فابك، فإنك حقيق بهذا أو بذاك، بل بهما معاً..

فإلى الله المشتكى، من أمة قتلت ابن بنت نبيها، ثم لم يزل يسعى هؤلاء المتحذلقون، ليس فقط إلى تبرئة قاتله، بل هم قد لا يرضيهم إلا أن يرفعوه إلى درجات القديسين، وإعطائه مقامات الأنبياء والمرسلين، لو وجدوا إلى ذلك سبيلاً..

ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره، وينصر دينه، ويعز أولياءه.. إنه قوي عزيز..

---

(1) المدخل ج1 ص291 وراجع ص290.

كلمة أخيرة:

وبعد..

فإننا نحسب أن ما ذكرناه في هذه الإطلالة، كاف وواف لإعطاء الإنطباع الصحيح عن الحق والحقيقة، في أمر يعتبر من البديهيات، التي لا تحتاج لاكتشافها والتعرف عليها إلى هذا الحشد الكثير، ولا إلى ذلك جهد كبير..

ولكن التجارب والأيام قد علمتنا: أن هؤلاء الناس لا يقتنعون بالمنطق، وبالعلم الصحيح، ولا يريدون أن يقنعوا الناس به، ثم هم يريدون أن يصدوهم عنه، ولو بأن يتلاعبوا بعواطفهم ومشاعرهم، وأن يشحنوهم بالكراهية، والضغينة على إخوانهم، وأن تكون الأحقاد، التي يغذيها الكذب والتزوير، هي سيدة الموقف، وهي التي تحكم الحركة والسلوك والعلاقات بين المسلمين..

إنهم يريدون أن يزينوا آراءهم الباطلة وضلالاتهم للناس بترهات خادعة، وبشعارات لامعة، وإثارات بارعة ومائعة، حتى إذا فشلت في التضليل، وفي التجهيل، كان البديل عنها لديهم هو أساليب القمع

الفظة، واللإنسانية، وفرض رأيهم وطاعتهم، والإنقياد الأعمى لهم على الناس لهم، ولو بالقوة، وبالقهر، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً..

فإنا لله، وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين..

وسلام على المرسلين..

حرر بتاريخ 5 شهر رمضان المبارك 1424 هجرية

جعفر مرتضى العاملي

الفهارس

1 ـ المصادر والمراجع

2- الفهري التفصيلي

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ـ ألف ـ

1 ـ الآثار الباقية، للبيروني، ط أوروبا.

2 ـ آثار الجاحظ، ط سنة 1969 م.

3 ـ الإتحاف بحب الأشراف، للشبراوي الشافعي، المطبعة الأدبية بمصر سنة 1316 هـ. ق.

4 ـ إثبات الهداة، للحر العاملي، المطبعة العلمية، قم، إيران.

5 ـ إثبات الوصية، للمسعودي، ط النجف الأشرف العراق، وأيضاً منشورات مكتبة بصيرتي، قم، إيران.

6 ـ الإحتجاج للطبرسي، ط سنة 1413هـ ، قم، إيران.

7 ـ إحقاق الحق للشهيد التستري، مطبعة الخيام، قم، إيران. وملحقاته للسيد المرعشي النجفي، ط قم، إيران.

8 ـ الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ط سنة 1387 هـ. ق. مؤسسة الحلبي وشركاه، مصر.

9 ـ إحياء علوم الدين، للغزالي، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، وطبعات أخرى.

10 ـ أخبار الزينبيات للعبيدلي، نشر مكتبة المرعشي النجفي، قم، إيران.

11 ـ الأخبار الطوال، لأبي حنيفة الدينوري، دار إحياء الكتب العربية، ط سنة 1960م.

12 ـ الأذكياء، لابن الجوزي، ط سنة 1389 هـ . النجف الأشرف، العراق.

13 ـ الإرشاد، للشيخ المفيد، ط سنة 1414هـ . دار المفيد، بيروت، لبنان.

14 ـ إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، ط سنة 1304 هـ . ق. دار صادر، بيروت، لبنان.

15 ـ إرشاد الفحول، للشوكاني، ط سنة 1399 هـ. ق. دار المعرفة، بيروت، لبنان.

16 ـ أسد الغابة، لابن الأثير الجزري، ط سنة 1380 هـ . ثم نشر مؤسسة إسماعيليان، طهران، إيران، وطبعة أخرى صدرت بعد ذلك أيضاً.

17 ـ أسرار الأسماء لفاطمة الزهراء، لحسين مرعي، دار المجتبى، بيروت، لبنان.

18 ـ الإصابة، لابن حجر العسقلاني، ط سنة 1328 هـ . ق،

مصر، ثم سنة 1399 هـ . ق.

19 ـ أعلام النساء، لعمر رضا كحالة، ط سنة 1404 هـ. ق. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

20 ـ أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين العاملي، ط سنة 1403 هـ ق، دار التعارف، بيروت، لبنان. والطبعة الأولى أيضاً.

21 ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، ط ساسي، وط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

22 ـ أغاليط المؤرخين، لمحمد أبو اليسر عابدين، ط سنة 1391 هـ. دمشق، سوريا.

23 ـ إقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، مكتبة الرياض الحديثة.

24 ـ الإلمام، لابن قاسم النويري الإسكندراني، ط سنة 1388هـ . حيدر آباد، الدكن، الهند.

25 ـ أمالي الشيخ الصدوق، ط سنة 1389هـ ، الحيدرية، النجف الأشرف، العراق.

26 ـ الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري، ط سنة 1388 هـ ق. مصر.

ـ ب ـ

27 ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد محمد شاكر، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

28 ـ بحار الأنوار، للعلامة المجلسي رحمه الله، ط سنة 1403هـ ، مؤسسة الوفاء، لبنان.

29 ـ البداية والنهاية، لابن كثير، ط سنة 1966م، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان. بالإضافة إلى طبعة دار إحياء التراث العربي.

30 ـ بلاغات النساء، لطيفور، ط بيروت سنة 1972م. دار النهضة الحديثة وطبعة أخرى، مكتبة بصيرتي، قم، إيران.

ـ ت ـ

31 ـ تاريخ ابن خلكان (بعنوان وفيات الأعيان)، لابن خلكان، ط سنة 1398هـ. ق. دار صادر، بيروت، لبنان. والطبعة القديمة سنة 1310 هـ. . ق.

32 ـ تاريخ الأمم والملوك، لابن جرير الطبري، ط دار المعارف، مصر، وط الإستقامة، القاهرة، مصر.

33 ـ تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ط دار الفكر سنة 1394 هـ . ق.

34 ـ تاريخ الخميس، للديار بكري، ط سنة 1383هـ ، مصر.

35 ـ تاريخ القرآن الكريم، لمحمد طاهر الكردي.

36 ـ تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، ط دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

37 ـ تاريخ اليعقوبي، لابن واضح، ط دار صادر، بيروت، وط النجف الأشرف، العراق.

38 ـ تذكرة الخواص، لسبط ابن الجوزي، ط سنة 1383 هـ. ق. النجف الأشرف، العراق.

39 ـ تذكرة الموضوعات، للفتني، نشر أمين دمج، بيروت، لبنان.

40 ـ التراتيب الإدراية، للكتاني، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

41 ـ تراجم رجال القرنين: السادس والسابع، للمقدسي الدمشقي.

42 ـ ترجمة الإمام الحسن «عليه السلام» من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ط سنة 1400 هـ. ق. بيروت، لبنان.

43 ـ تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، منشورات دار الفكر.

44 ـ تفسير القمي، لعلي بن إبراهيم بن هاشم، ط سنة 1387 هـ ق. بيروت، لبنان.

45 ـ التنبيه والإشراف، للمسعودي، ط سنة 1357 هـ. ق. دار الصاوي بمصر.

46 ـ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

47 ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط دار صادر، بيروت، لبنان.

48 ـ تهذيب الكمال، للمزي، ط سنة 1408هـ. ق. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- ج -

49 ـ جواهر المطالب في إمامة الإمام علي بن أبي طالب، لابن الدمشقي، بتحقيق المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

- ح -

50 ـ الحدائق الوردية، أبو الحسن حسام الدين حميد بن أحمد المحلي، ط سنة 1402هـ ، صنعاء، جامع النهرين، اليمن.

51 ـ حديث الثقلين، للوشنوي، ط سنة 1421هـ ، مركز الأبحاث العقائدية.

52 ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، لآدم متز ط سنة 1387هـ ، بيروت، لبنان.

53 ـ حياة الإمام الحسين، للقرشي، ط سنة 1413هـ دار البلاغة، بيروت، لبنان.

- خ -

54 ـ الخرائج والجرائح، للراوندي، المطبعة العلمية، سنة 1409هـ، وطبعة جديدة صدرت في قم، إيران.

55 ـ خطط الشام، لمحمد كر علي، الطبعة الثالثة، مطبعة النويري، دمشق، سوريا.

56 ـ الخطط والآثار، للمقريزي، ط سنة 1270 هـ، مصر.

- د -

57 ـ الدر المنثور، للسيوطي، ط سنة 1377هـ

58 ـ دلائل الصدق، للمظفر، ط سنة 1395هـ ، إيران.

- ر -

59 ـ روح المعاني، للآلوسي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

- س -

60 ـ سؤال في يزيد بن معاوية، لابن تيمية، الطبعة الثالثة، ط دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان.

61 ـ سبل الهدى والرشاد، للصالحي الشامي، ط مصر.

62 ـ سلم الوصول في شرح نهاية السول، لمحمد بخيت المطيعي، مطبوع مع نهاية السول، عالم الكتب.

63 ـ سليم بن قيس، ط سنة 1407هـ ، مؤسسة البعثة، طهران، إيران.

64 ـ السنة، لعمر بن أبي عاصم،

65 ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط سنة 1406هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

66 ـ السيرة الحلبية، للحلبي الشافعي، ط سنة 1320هـ ، و1382هـ.

- ش -

67 - شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري، بيروت، لبنان.

68 - شرح الأخبار، ط جماعة المدرسين، قم، إيران.

69 - شرح العقائد النسفية، للتفتازاني.

70 - شرح الكرماني على البخاري، ط سنة 1401هـ ، وط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

71 - شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد المعتزلي، ط سنة 1385هـ مصر. ودار إحياء التراث العربي.

72 - شرح النووي على صحيح مسلم بهامش إرشاد الساري، سنة 1304هـ .

- ص -

73 - صبح الأعشى، للقلقشندي، ط سنة 1407 هـ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. وط المؤسسة المصرية العامة.

74 - الصراط السوي في مناقب آل النبي.

75 - الصراط المستقيم، للبياضي العاملي، ط سنة 1384هـ ، المكتبة المرتضوية، النجف الأشرف، العراق.

76 - صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد، لجعفر مرتضى العاملي، ط المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، سنة 1413 هـ ق وط دار السيرة، بيروت، لبنان.

77 ـ صفين، لنصر بن مزاحم المنقري، ط سنة 1382 هـ ق.

78 ـ الصواعق المحرقة، لابن حجر الهيثمي المكي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، مصر، وطبعة أخرى سنة 1312هـ وط دار البلاغة، مصر.

ـ ض ـ

79 ـ الضعفاء، للعقيلي، ط سنة 1404هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

80 ـ الضوء اللامع، للسنحاوي، ط سنة 1412هـ ، دار الجبل، لبنان.

ـ ع ـ

81 ـ عجائب المخلوقات، بهامش حياة الحيوان، دار القاموس الحديث، بيروت، لبنان.

82 ـ العقد الفريد، لابن عبد ربه، ط سنة 1384هـ، دار الكتاب العربي.

83 ـ علل الشرايع، للصدوق، ط المطبعة الحيدرية سنة 1385هـ، النجف الأشرف، العراق.

84 ـ العلل المتناهية.

85 ـ علوم الحديث، لابن الصلاح، ط سنة 1972م.، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الحجاز.

86 ـ عمدة الطالب، لابن عنبة، ط سنة 1380هـ، الحيدرية،

النجف الأشرف، العراق.

87 ـ عمدة القارئ، للعيني، دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر، بيروت، لبنان.

88 ـ العواصم من القواصم، لابن العربي، تحقيق محب الدين الخطيب.

89 ـ العوالم، للشيخ عبد الله البحراني، ط مدرسة الإمام المهدي سنة 1405هـ ، قم، إيران.

ـ غ ـ

90 ـ الغدير، للعلامة الأميني، ط سنة 1397هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ـ ف ـ

91 ـ الفتاوى الحديثية.

92 ـ فتح الباري، للعسقلاني، ط دار الريان للتراث.

93 ـ الفتوح، لابن أعثم الكوفي، ط سنة 1395هـ، الهند. وط سنة 1411هـ ، دار الأضواء، بيروت، لبنان.

94 ـ فتوح البلدان، للبلاذري، تحقيق صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية، وط السعادة سنة 1959م. ، مصر.

95 ـ الفخري في الآداب السلطانية، لابن طباطبا، ط سنة 1388هـ ، بيروت، لبنان.

96 ـ فرائد السمطين، للحموييني، ط سنة 1400هـ ، مؤسسة

المحمودي، بيروت، لبنان.

97 ـ الفصول المهمة، لابن الصباغ المالكي، ط سنة 1381هـ ، الحيدرية، النجف الأشرف، العراق.

98 ـ فيض القدير بشرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، ط سنة 1391هـ ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ـ ق ـ

99 ـ قيد الشريد في أخبار يزيد، لابن طولون، ص سنة 1406 هـ.، دار الصحوة، القاهرة.

ـ ك ـ

100 ـ الكامل، لابن عدي.

101 ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ط دار صادر، سنة 1385هـ ، بيروت، لبنان.

102 ـ الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي، ط سنة 1389هـ ، الحيدرية، النجف الأشرف، العراق.

103 ـ كنز العمال، ط مؤسسة الرسالة، سنة 1409هـ، بيروت، لبنان، وط الهند، سنة 1364هـ و1381هـ .

104 ـ الكواكب الدرية، للمناوي.

ـ ل ـ

105 ـ اللآلي المصنوعة، للسيوطي، ط سنة 1395هـ، دار إحياء التراث العربي، أو دار المعرفة، بيروت، لبنان.

106 ـ اللمعة البيضاء في شرح خطبة السيدة الزهراء.

107 ـ اللهوف، لابن طاووس، منشورات مكتبة الداوري، قم، إيران. وطبعات أخرى.

- م -

108 ـ مجمع الزوائد، لابن حجر الهيثمي، ط سنة 1967م.

109 ـ محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، لمحمد الخضري، الطبعة السادسة، ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

110 ـ المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.

111 ـ المدخل، لابن الحاج، ط سنة 1348هـ، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، مصر.

112 ـ مرآة الجنان، لليافعي، ط سنة 1390هـ مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.

113 ـ مرآة الزمان في تواريخ الأعيان.

114 ـ مراسم عاشوراء، لجعفر مرتضى العاملي، ط المركز الإسلامي للدراسات، بيروت، لبنان.

115 ـ مروج الذهب، للمسعودي، ط دار الأندلس، سنة 1965، بيروت، لبنان.

116 ـ مستدرك الوسائل، للمحدث النوري، ط مؤسسة آل البيت،

قم، إيران.

117 ـ مسند أبي يعلى، لابن المثني التميمي، ط دار المأمون للتراث، بيروت ودمشق، ط سنة 1407 هـ . ق.

118 ـ مسند أحمد بن حنبل، ط سنة 1313 هـ، مصر، وط دار صادر، بيروت، لبنان.

119 ـ مصابيح الجنان، للسيد عباس الكاشاني، ط حجرية، دار الكتب العلمية، النجف الأشرف، العراق.

120 ـ معالي السبطين، للشيخ محمد مهدي الحائري، ط مؤسسة النعمان، بيروت، لبنان.

121 ـ المعجم الأوسط، للطبراني، ط سنة 1415هـ، دار الحرمين.

122 ـ المعجم الصغير، للطبراني، ط سنة 1388هـ، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الحجاز.

123 ـ المعجم الكبير، للطبراني، ط دار إحياء التراث العربي، نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

124 ـ مقاتل الطالبيين، لأبي الفرج الأصفهاني، ط سنة 1970م.، مؤسسة إسماعيليان، طهران، إيران.

125 ـ مقتل الحسين، للخوارزمي، ط النجف الأشرف، العراق، ومنشورات مكتبة المفيد، قم، إيران.

126 ـ مقتل الحسين، للمقرم، ط سنة 1372هـ، الآداب، النجف الأشرف، العراق.

127 ـ مقدمة ابن خلدون، ط سنة 1391هـ ، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

128 ـ مناقب آل أبي طالب، لابن شهرآشوب، ط مكتبة مصطفوي، قم، إيران.

129 ـ مناقب أهل البيت، للشيرواني، ط سنة 1414هـ، مطبعة المنشورات الإسلامية.

130 ـ المنتخب، للطريحي، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.

131 ـ المنتظم، لابن الجوزي، ط سنة 1359هـ ، حيدر آباد الدكن، الهند.

132 ـ منهاج السنة، لابن تيمية، ط سنة 1322هـ ، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر.

133 ـ موسوعة كلمات الإمام الحسن، للشيخ الشريفي، ط سنة 1415هـ ، مؤسسة الهادي، قم، إيران.

- ن -

134 ـ النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، ط دار الكتب العلمية.

135 ـ النصائح الكافية، لمحمد بن عقيل، مطبعة النجاح، بغداد، العراق.

136 ـ نصب الراية، للزيعلي، ط دار الحديث، القاهرة، مصر.

137 ـ نظم درر السمطين، للزرندي الحنفي، إصدار مكتبة نينوى، طهران، إيران.

138 ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول، للاسنوي، عالم الكتب.

139 ـ نوادر الأصول، للحكيم الترمذي، ط دار صادر، بيروت، لبنان.

ـ هـ ـ

140 ـ الهداية الكبرى، للحسين بن حمدان الخصيبي، ط سنة 1411هـ ، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان.

ـ ي ـ

141 ـ يزيد بن معاوية (لعنه الله) الخليفة المفترى عليه، لهزاع بن عيد الشمري، ط سنة 1413 هـ ، نشر أجأ، الرياض.

142 ـ ينابيع المودة، للقندوزي الحنفي، ط دار الأسوة.

المحتويات

مقدمة لا بد منها:..... 5
منشور الممهدين للسفياني:..... 10
نص المنشور:..... 11
الجواب..... 18
توطئة..... 18
القسم الأول: يزيد «لعنه الله» هو الباغي بجميع المعايير..... 20
الفصل الأول: سياسات ونتائج 22
الكذبة الكبيرة:..... 24
الحسن والحسين إمامان:..... 24
الصلح الحسني العظيم:..... 26
عظمة عمر بن الخطاب في العرب: 26
معاوية الرجل المفضل عند عمر:..... 27
عمر يمهد لمعاوية وبني أمية:..... 29
التأسيس في الخمسين سنة الأولى:..... 32
الحسنان ؑ في فترة التأسيس:..... 33
الفصل الثاني: الإمام الحسن عليه السلام 35

بين خياري السلم والحرب 35
بعد استشهاد الإمام ×: 37
الإمام الحسن × بين خياري السلم والحرب: 37
خيار الحرب: 38
انتصار الإبادة: 40
جيش الإمام ×: 46
التحرك نحو الحرب: 51
خيار السلم: 52
حسابات معاوية في صلحه: 55
معاوية يظهر على حقيقته: 56
الوفاء والخيانة لشروط الصلح: 57
الفصل الثالث: شروط الصلح 60
تجعل يزيد «لعنه الله» هو الباغي.. 60
شروط الهدنة: 62
بعض شروط الصلح: 63
الشروط.. وسياسة سحب الذرائع: 67
لا حق لمعاوية في أن يعهد لأحد: 77
هل بويع يزيد، «لعنه الله»، حقاً؟! 78
يزيد «لعنه الله».. التقي؟!: 79

القسم الثاني: من هو القاتل؟!.. 83
الفصل الأول: يزيد «لعنه الله».. 85
الآمر بقتل الإمام والراضي به.. 85
أتباع السفياني يبرؤون يزيد «لعنه الله»: 87
قتل بسيف جده!!:..... 89
إن يزيد «لعنه الله» هو القاتل:..... 89
ألف: أوامر يزيد «لعنه الله» بقتل الإمام الحسين ×: 90
مواجهة يزيد «لعنه الله» بجريمته: 97
ب: رضا يزيد «لعنه الله» بقتل الإمام الحسين عليه السلام: 100
إدانة علماء أهل السنة ليزيد «لعنه الله»: 101
سيرته «لعنه الله» تشهد عليه: 103
جوائز يزيد «لعنه الله» لابن زياد:..... 107
لو صحت مزاعمهم: 110
أنصار السفياني: 111
ابن تيمية المتجرئ على حرمات الله: 112
النصب وإيحاءاته:..... 113
الفصل الثاني: اللطم على الإمام الحسين «عليه السلام» 115
قتل الإمام الحسين × وقتل الأنبياء عليهم السلام: 117
فظاعة جريمة يزيد «لعنه الله»:..... 117

أوصياء نبينا أفضل:..... 118
اللطم على الإمام الحسين × مطلوب لله تعالى:..... 119
أيهما أعظم؟!:..... 119
حديث: لطم الخدود، لا يدل:..... 120
ابن أبي أوفى، فهم خطأ!:..... 125
ما ورد عن أهل البيت ^ هو الحجة:..... 127
لماذا المأتم للحسين دون علي ؟!:..... 128
لماذا لا يقام المأتم لعمر بن الخطاب، وعثمان؟!:..... 130
الفصل الثالث: عاشوراء.. عيد أم مأتم..... 132
عاشوراء.. عيد الشامتين بأهل البيت ^:..... 134
تحريم رواية المقتل:..... 137
تحريم التحزن والتفجع في عاشوراء:..... 138
المزيد من الشواهد!!:..... 139
التزلف الوقح:..... 142
كلمة أخيرة:..... 147
المصادر والمراجع..... 151
المحتويات..... 167